كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية: تصور مقترح

إعـــــداد
هدى موسم دخيل الله المطيري
جامعة أم القرى – كلية التربية
قسم الإدارة والتخطيط

﴿ المجلد الثامن والثلاثون – العدد الأول – يناير ٢٠٢٢م ﴾
http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية، من خلال الكشف عن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية، وتحديد ما متطلبات تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن دلالة الفروق في واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية، والتي قد تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس، الدرجة العلمية، الجامعة).

ولتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي (المسحي)، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لها طبقت على عينة قصدية مكونة من (٣٧٦) فردا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المنطقة الغربية:(جامعة الملك عبد العزيز، جامعة أ القرى، جامعة الطائف).

وتوصلت الدراسة إلى أن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية، جاء بدرجة "متوسطة" بمقدار (٢.٦٣ من ٥.٠٠)، وجاءت معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية بدرجة "عالية" بمقدار(٣.٧٥ من ٥.٠٠)، ، وجاءت المتطلبات اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بدرجة "عالية" بمقدار (٣.٦٩ من ٥.٠٠)، وكشفت الدراسة عن أن متغيرات الدراسة: (الجنس، الدرجة العلمية، الجامعة)، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس نحو (واقع، معوقات، متطلبات) الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية باختلاف متغير (النوع)، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع استثمار الأبحاث العلمية تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح أفراد الدراسة من الأساتذة، ومتغير الجامعة لصالح جامعة أم القرى، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاستثمار الأبحاث العلمية تعزى لمتغير الدرجة العلمية لصالح أفراد الدراسة من الأساتذة، ومتغير الجامعة لصالح جامعة الطائف، وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية. وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الباحثة بالعمل على تبني التصور المقترح وتطبيقه والعمل على تحقيق المتطلبات اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الأبحاث العلمية، التجارب العالمية.

Abstract

The study aimed to aimed to develop a proposed perception for activating activate investment in scientific research in Saudi universities in the light of global experiences, by revealing the reality of investment in scientific research in Saudi universities, and determining what are the requirements for activating investment in scientific research in Saudi universities in the light of international experiences from the point of view of faculty members And revealing the significance of the differences in the reality of investing in scientific research in Saudi universities in the light of international experiences, which may be attributed to the study variables: (gender, degree, university),in order to achieve these goals, the descriptive (survey) approach was used, and the study relied on a questionnaire as its tool, which was applied to an intentional sample of (٣٧٦) members of the teaching staff in universities in the western region: (King Abdul Aziz University, Al-Qura University, Taif University).

The study concluded that the reality of investment in scientific research in Saudi universities came at a “medium” degree of (٢.٦٣ out of ٥.٠٠), and the obstacles to investment in scientific research came to a “high” degree of (٣.٧٥ out of ٥.٠٠), and the requirements for activating investment in scientific research came With a "high" score (٣.٦٩ out of ٥.٠٠), the study revealed that the study variables: (gender, academic degree, university), And it was found that there were no statistically significant differences between the responses of the study members of the faculty members towards (reality, obstacles, requirements) investing in scientific research in Saudi universities according to the variable (type), and it was found that there were statistically significant

differences between the average degrees of the faculty members' responses to the reality The investment of scientific research is attributed to the degree variable in favor of the professors in the study, and the university variable in favor of Umm Al-Qura University, It was also found that there are statistically significant differences between the average degrees of faculty members' responses to the scientific research investment requirements due to the scientific degree variable in favor of the study members from the professors, and the university variable in favor of Taif University. Globalism. In light of the results of the study, the researcher recommended working on adopting and implementing the proposed vision and working to achieve the necessary requirements to activate investment in scientific research in Saudi universities in the light of international experiences.

Keywords: investment, scientific research, international experiences.

مقدمة:

يعد مستقبل التعليم الجامعي في ظل المتغيرات المتسارعة التي تجتاح عالمنا المعاصر في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من المسائل التي تشغل بال المفكرين والعلماء والمسؤولين عن التعليم الجامعي، فقد أخذ الاهتمام بالبحث العلمي وضعاً مميزاً في نظم التعليم الجامعي المعاصر، لأنه يهدف إلى الاستغلال الأمثل للإمكانات وتجسيد الآمال والأحلام للأمم، ويساعد على تجنب المشكلات والمخاطر والكوارث التي تهدد المجتمعات.

تعد الجامعة مؤسسة تعليمية منتجة تعمل على زيادة خبراتها المعرفية والاستفادة من الإنتاج الفكري من أجل تحقيق التنمية للمجتمع ورفع كفاءته الإنتاجية، والعمل على زيادة الإنتاج البحثي في الجامعات وتحقيق النمو الاقتصادي داخلها من خلال العمل في مشاريع بحثية إنتاجية، وتكوين علاقات متبادلة مع مؤسسات المجتمع المختلفة (الخليفة، ٢٠١٤)، ويعتبر البحث العلمي أساس التقدم والتنمية لأي مجتمع، وعنصراً فاعلاً في كافة قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ فمن خلاله تتم الاستفادة من الخبرات العلمية، وعن طريقه يتم إنتاج المعرفة وتوظيفها في مجالات مختلفة (ياقوت، ٢٠٠٧)، ففي السنوات الأخيرة زاد إدراك حكومة المملكة بأهمية البحث العلمي، وخصصت له ما يزيد عن ٣% من ميزانياتها، كما سعت وزارة التعليم العالي لتعميم ثقافة البحث العلمي والشراكات العالمية والمحلية مع الجامعات السعودية بهدف تفعيل المعرفة واستثمار الخطط التعليمية الأكاديمية والبحثية لتشارك في رفع انتاجيتها، ودعم الموارد الاقتصادية، كما أن التطورات التي طرأت على البحث العلمي في الجامعات زاد من أهميته وبدأت المؤسسات التعليمية تتبنى مشروعات رائدة تسهم في حل مشكلات المجتمع، وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة (عبد الجبار،٢٠١٦).

وتهدف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ إلى الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير حيث ركزت على الاهتمام بالاستثمارات المباشرة والشراكة الاستراتيجية مع الشركات الصناعية بهدف نقل المعرفة والتقنية وتوطين الخبرات في مجال التصنيع والصيانة والبحث والتطوير، وفيما يتعلق بالمبادرات التي ظهرت في برنامج التحول الوطني٢٠٢٠ مبادرة (برنامج دعم البحث والتطوير للجامعات والمؤسسات البحثية لتطوير المحتوى المحلي)، وهذه المبادرات تسهم في دفع عجلة البحث والتطوير في الجامعات السعودية، ورفع الناتج المحلي والاقتصاد الوطني؛ من خلال استثمار الإنتاج العلمي والبحث وإعداد الكفاءات المؤهلة من الباحثين كرأس مال بشري يساهم في التحول نحو مجتمع اقتصاد المعرفة(الصلاحي،٢٠١٧).

كما وتؤكد رؤية المملكة ٢٠٣٠ على أهمية الشراكة والتعاون الدولي، وعلى أهمية استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية للإسهام في التنمية الاقتصادية، ويأتي تطوير التعليم من ضمن أولويات الرؤية حيث دعت إلى الاستثمار في التعليم والتدريب، ومن ضمن آليات تطوير التعليم في رؤية المملكة٢٠٣٠ عقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، وإنشاء المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل، ولتعزيز الشراكة الاستراتيجية أطلقت الرؤية برنامج الشراكات الاستراتيجية والذي يهدف إلى بناء شراكات استراتيجية جديدة للقرن الواحد والعشرين بما يتوافق مع الرؤية الوطنية (العامري،٢٠١٧).

والتسويق فلسفة إدارية استثمارية تعمل على إيجاد علاقات تواصل بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والخدمية في المجتمع، ويرتبط تسويق الأبحاث العلمية بالمستفيدين منها، حيث يركز على إشباع حاجاتهم ورغباتهم في الجهات الحكومية والخاصة، ويبدأ قبل إنتاج الأبحاث ويمتد إلى ما بعد الاستفادة منها، مما يسهم في تطوير وتحسين خدمات الأبحاث العلمية وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي منها (القحطاني، ٢٠١٤، ص ٣٤)، ولقد حرصت الجامعات السعودية على الاستثمار في الخدمات التي تقدمها، ويتضح ذلك من خلال ما نصت المادة (٥٠) من نظام الجامعات الجديد على أنه من الممكن أن تتقاضى الجامعة مبالغ مالية مقابل القيام ببحوث علمية، أو خدمات استشارية لجهات أخرى داخلية أو خارجية، وتقاضي مبالغ مالية مقابل التعاقد مع الجهات الحكومية وغيرها لتأمين ما تحتاجه من أعضاء هيئة التدريس (نظام الجامعات الجديد،٢٠٢٠).

ويعد تسويق الأبحاث العلمية من آليات تنفيذ الشراكة المجتمعية مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص (صائغ، ٢٠١٥، ص١٠)؛ لذلك فإن تسويق الأبحاث العلمية بين الجامعات والمجتمع يسهم في تبادل الخبرات وإثرائها بين الطرفين، وتعزيز وتقوية دخل الجامعة وسمعتها ووظيفتها وانفتاحها على قضايا المجتمع (الغنبوصي،٢٠١٥)، وتهدف الشراكة في البحث العلمي بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية بصفة أساسية إلى تعظيم الاستفادة من البحث العلمي في تطوير الإنتاج والصناعة، واستحداث منتجات جديدة، والتغلب على المشكلات الحالية، بحيث تصبح قادرة على المنافسة العالمية، كما أنها تسهم بفعالية في تمويل البحث العلمي بالجامعات، وجعله أكثر فائدة للمجتمع ومؤسساته(رضوان،٢٠١٣).

ويرى القحطاني (٢٠٠٥) أن غياب العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص يؤدي إلى عزلة الجامعات عن متطلبات المجتمع وإسهامها في نموه، وأن هذه العلاقة تحقق مجموعة من الفوائد منها: الاستفادة العلمية من الأبحاث في المجالات الإنتاجية بالقطاع الخاص، والعمل على توفير المعلومات التقنية والمشورة الفنية للقطاع الخاص.

وتأسيساً على ما سبق نجد أن الاستثمار في مجال البحث العلمي، لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وهذا يفرض ضرورة الاهتمام بهذه القضية، والعمل على تفعيلها بما يخدم المصلحة العامة والمصالح المشتركة لكل من الجامعات والقطاع الخاص، لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على متطلبات تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية.

مشكلة الدراسة:

إن تحديات المستقبل تفرض حتمية تطوير دور الجامعة في البحث العلمي واستثماره لمواجهة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فهو كوظيفة من وظائف الجامعة في حاجة إلى مراجعة شاملة لكل مقوماته بحيث يراعي تجديد أنماط المعرفة الأكثر استحقاقاً واستخداماً، وكيفية استثمار نتائج الأبحاث العلمية لتحقيق طموحات المجتمع في التنمية الشاملة في جميع المجالات.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققها البحث العلمي في الجامعات السعودية إلا أنه لايزال يواجه تحديات كبيرة تؤثر على درجة قدرته على مواكبة تطورات العصر وتلبية احتياجات التنمية ومتطلباتها، ففي تقرير مجلة التايمز للتعليم العالي للعام (٢٠٢٠-٢٠٢١) لم تكن أي جامعة سعودية ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة دولية، إذ حصلت جامعة الملك عبد العزيز على الترتيب (٢٠١ – ٢٥٠)، وجامعة الملك سعود (٤٠١-٦٠٠)، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن(٥٠١-٦٠٠)(THES,٢٠٢١)، وفي تصنيف مركز ويبومتريكس الإسباني للعام (٢٠٢٠-٢٠٢١) (Webometrics,٢٠٢١) جاءت جامعة الملك سعود في الترتيب (٣٣٣)، كما جاءت جامعة الملك عبد العزيز بالترتيب (٣٤٦)، وجاءت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في الترتيب (٣٥٦).

ومع التطورات السريعة التي يشهدها العالم يلاحظ ضعف مواكبة الجامعات السعودية للتغيرات العالمية، وذلك نتيجة لضعف اتصالها بمراكز الأبحاث والجامعات العالمية، والأبحاث الدولية المشتركة، وضعف الاستثمار فيها، أو إقامة الجامعات للعلاقات مع نظائرها، وضعف بناء الشركات الأكاديمية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وتفعيل اتفاقيات التبادل الطلابي، وبناء البرامج الأكاديمية المشتركة (العامري، ١٤٣٨هـ).

كما وقد اشارت بعض الدراسات مثل دراسة (محمد،٢٠١٧)، و(سلطان،٢٠١٨)، و(عمر،٢٠١٨) إلى أن هناك فجوة بين البحث العلمي بالجامعات وتطبيق نتائجه بالقطاع الخاص، وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما، مما يؤثر سلباً على دور الجامعات في خدمة المجتمع، وقلة الإفادة المباشرة من إمكاناتها البحثية والعلمية، كما وتقف الأساليب البيروقراطية في اختيار وإجراء الأبحاث والتسويق، وعدم وجود استراتيجية عامة للبحث العلمي تحدد الهدف من الأبحاث، وضعف تسويق واستثمار مخرجات الأبحاث.

كما اشارت دراسة أبو عرابي(٢٠١٠) أن هناك بعض المعوقات للبحث العلمي منها عدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع، وعدم وجود نشر علمي دولي كافي، وضعف الترابط بين الشركات المنتجة وتبادل البحث، كما اشارت دراسة قطب والخولي (٢٠١١) إلى أنه من معوقات البحث العلمي في الجامعات السعودية عدم تسويق الأبحاث العلمية.

وتشير دراسة الحمادي وسالم (١٤٣٨هـ) إلى أن الجامعات تفتقد وجود جهة متخصصة تنشئها الجامعات تكون مسؤوليتها وضع الخطط لاستثمار موارد الجامعات ومتابعة تنفيذها والاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال، ولا تمتلك الجامعات الحكومية الخبرات التسويقية التي تمكنها من استثمار ما تمتلكه من إنتاج علمي هائل ممثلاً في الأبحاث والدراسات الميدانية، كما أنها تعاني من ضعف قدرتها على الترويج لما تملكه من إمكانيات مادية وأكاديمية، ومن هنا تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيسي: تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية تصور مقترح؟

أسئلة الدراسة:

١. ما واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٢. ما معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٣. ما متطلبات الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية؟

٤. –هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات استجابات اعضاء هيئة التدريس لواقع استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية)؟
٥. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات استجابات اعضاء هيئة التدريس لمتطلبات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية)؟
٦. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات درجات استجابات اعضاء هيئة التدريس لمعوقات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية)؟
٧. ما التصور المقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٢. الكشف عن معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
٣. الكشف عن المتطلبات الرئيسة للاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية.
٤. التعرف على التجارب لعالمية الرائدة في مجال تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في مؤسسات التعليم العالي.
٥. التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء الخبرات العالمية.

أهمية الدراسة:

١- قد تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار في الأبحاث العلمية ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات، من خلال تسويق الأبحاث العلمية وتوظيف نتائج الأبحاث لخدمة المجتمع وتنميته.
٢- تأتي هذه الدراسة استجابة لرؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) التي من بين أهدافها حصول خمس جامعات على أفضل مئتي جامعة على مستوى العالم، وتقدمها في التصنيفات العالمية.
٣- تلبية لتوجهات نظام الجامعات الجديد فيما يتعلق بالبحث عن مصادر تمويلية جديدة.

٤- قد تفيد الدراسة في مساعدة أعضاء هيئة التدريس في إنتاج أبحاث تطبيقية، من خلال إجراء أبحاث تسويقية منظمة تلبي احتياجات سوق العمل.

٥- قد يفيد التصور المقترح أصحاب القرار من قيادات عمادات البحث العلمي بالجامعات السعودية بإمدادهم بمعلومات عن واقع تسويق ونشر الأبحاث والشراكة المجتمعية للأبحاث العلمية في الجامعات، وبالتالي الكشف عن مواطن الضعف والقوة وتحليلها مما يتيح للجامعة تطوير استراتيجياتها وسياساتها الإدارية.

حدود الدراسة:

-**الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على الكشف عن واقع استثمار الأبحاث العلمية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في ضوء متطلبات الخبرات العالمية، والكشف عن معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية والتوصل لتصور مقترح.

- **الحد البشري:** اقتصرت الدراسة على استطلاع آراء جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعات المنطقة الغربية (جامعة الطائف، جامعة أم القرى، جامعة الملك عبد العزيز).

- **الحد المكاني:** تم تطبيق الدراسة في المقرات الرئيسة لجامعات المنطقة الغربية (جامعة الطائف، جامعة أم القرى، جامعة الملك عبد العزيز).

- **الحد الزماني:** تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام ١٤٤٢هـ.

مصطلحات الدراسة:

الاستثمار:

يعرف (Levisauskait ،٢٠١٠) الاستثمار بأنه: "توظيف المال في نشاط ما معترف به خلال فترة زمنية محددة، بغرض زيادة الثروة وتعزيز القدرة الاستهلاكية للفرد أو المؤسسة، وذلك عن طريق الأصول المملوكة بالفعل أو الاقتراض او الادخار".

البحث العلمي:

" استقصاء منهجي منظم يهدف إلى اكتشاف المشكلة التي تساعد في الوصول إلى الحقائق، والتحقق من صحتها وفق معايير موضوعية معدة لذلك"(كنعان، ٢٠٠١، ٨٧).

التعريف الإجرائي للاستثمار في الأبحاث العلمية:

توظيف الأبحاث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية من خلال تسويقها وعقد الشراكات مع قطاعات المجتمع المحلية والعالمية بما يحقق عوائد استثمارية للجامعات والمجتمع.

الاستثمار:

ويعتبر البحث العلمي من الأهداف الرئيسة للجامعات، فهو المصنع لإنتاج العلم والفكر، ويقاس التقدم العلمي لأي دولة بمقدار ما توليه من أهمية للبحث العلمي، والجهود المبذولة لاستثمار ما هو متراكم من معلومات بحثية وعلمية في مختلف قطاعات التنمية، من أجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع في جميع المجالات، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من توفير القوى البشرية اللازمة، وتوفير التمويل والخدمات المعلوماتية التقنية، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية وتطبيق نتائجها (حلس، ٢٠٠٩).

وتعد التربية أحد العوامل الهامة في تحقيق التنمية بكل مناحيها، فقد أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بعلم الاقتصاد، لما تقوم به من دور في تحقيق معدلات النمو، كما أصبحت شكلاً من أشكال الاستثمار الذي يحقق العوائد الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يعد الاستثمار في التعليم جزءا من الاستثمار المحقق للتنمية بكل مناحيها، (الكندري وملك، ١٤٢٩هـ).

مفهوم الاستثمار:

يعبر الاستثمار بصورة عامة عن تشغيل الأموال بغية الحصول على عوائد أو أرباح (أبو معمر، ٢٠٠٠)، كما ذكر زلزلة (٢٠١١) بأن الاستثمار عبارة عن:" مجموعة من التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد المختلفة، وهناك من أشار إلى أنه استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" (Marsikova, ٢٠٠٥).

وينظر شموط وكنجو (٢٠٠٨) للاستثمار باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان، وعند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في لوقت لاحق يسمى فترة الاستثمار.

وعلى مستوى الجامعات يشار إلى الاستثمار التربوي فيها بأنه "تعظيم الاستفادة من الظروف والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة من أجل توظيف الجهود في الاستثمار بالمؤسسات التربوية بهدف تحقيق أهداف العملية التربوية بالمؤسسات، وتحقيق الربح الاقتصادي من ناحية أخرى" (محمد ،٢٠١٧)، كما يعرف بأنه" عملية توجيه رؤوس الأموال إلى مؤسسات التعليم العالي، سواء كان ذلك على شكل رسوم جامعية ومصاريف على الأبناء، وصناديق الاستثمار الجامعية، أو على شكل تأسيس وإنشاء جامعات قادرة على الاستثمار وجذب رؤوس الأموال" (علي، ٢٠٠٧، ص٤٤٨).

ومن خلال التعاريف السابقة لمفهوم الاستثمار نجد أن الاستثمار في الجامعات هو الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والمعنوية، وذلك لتحقيق الأهداف التي وضعتها، من خلال توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، تحقق منفعة اقتصادية واجتماعية وثقافية لها وللمجتمع.

أهمية الاستثمار:

وتكمن أهمية الاستثمار بالجامعات في قدرتها على تنمية المجتمع في ظل التغيرات المستمرة بحياة المجتمعات، فقد بينت رحمة (١٤٢٣هـ) أهمية الاستثمار في الجامعات كما يلي:

- أنه يساهم في تعزيز البنية التحتية للجامعات، والتوسع في فتح فروع لها في شتى المناطق.
- يفتح المجال أمام الجامعات للمساهمة في تحقيق أهداف التعليم العالي وتلبية احتياجات المجتمع.
- يزيد الإنتاجية والإنتاج من خلال الاستفادة من البرامج الأكاديمية؛ مما يؤدي إلى زيادة الدخل العام.
- تأهيل وتدريب العاملين في الجامعات والمجتمع على حد سواء من خلال إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل.

فيما يضيف موسى وعبد الصمد (٢٠١٣م، ص٩٨١):

- أنه يساعد على رفع الأداء الجامعي وتميزه، ويساهم في إيجاد التفاهم بين الأفراد، ورفع مستويات الثقة بين الإدارة والعاملين.
- يمثل ميزة تنافسية للجامعات، وبالتالي يمكن أن يترجم أداءها الفكري والذي يمكن أن يمثل أو يقاس.
- يساعد في تطوير التقنيات المتقدمة في مختلف المجالات والتي يتطلبها الاقتصاد المعرفي، والارتباط مع تقنيات المعلومات والاتصال والحاسب الآلي والإنترنت...الخ.
- المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
- يعطى إمكانية لتحقيق التطور والتقدم حتى مع قلة أو عدم توفر الموارد.

أسس ومتطلبات الاستثمار في الجامعات:

هناك عدد من الأسس التي يجب على الجامعات أن تنتهجها لاستثمار امكانياتها البشرية والمادية، ونذكر منها ما يلي (البار، ٢٠١٠، ص ٦٥):

- تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس.
- وضع آلية لمتطلبات القطاعات المختلفة ترسل إلى الجامعات، فتقوم بدورها بتطوير وتعديل المناهج والمهارات وأساليب التعليم حسب احتياجات الصناعات والعمال.
- تعزيز البنية التحتية التقنية في مختبرات الطلاب والأبحاث العلمية، وتوفير التقنيات الحديثة لذلك.
- استحداث مشاريع الحاضنات ومراكز البحث وربطها بمتطلبات سوق العمل.
- إزالة الفجوة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الاستثماري بالتميز البحثي.
- إنشاء وحدات فكرية تربط رجال الأعمال والعلماء بهدف وضع آليات تمَكن من استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الاستثمار المستدام.

وأوردت المنقاش وابن عتيق (٢٠١٧) بعض المتطلبات في بعض جوانب الاستثمار الجامعي، وهي:

١. تعريف أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب بآليات الاستثمار والتسويق في برامج الجامعات، وحثهم على قبول الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص بالمملكة.
٢. توفير البنية التحتية والفوقية التي تساهم في تحقيق أهداف الجامعات الاستثمارية، ويدعم مشاركة القطاع الخاص.
٣. تقديم الخبرات والاستشارات من قبل خبراء الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مقابل الشراكة في تمويل الجامعات.
٤. تطوير منشآت الجامعات وتجهيزها بالوسائل التكنولوجية الحديثة في ضوء متطلبات تنفيذ البرامج الأكاديمية في مختلف المجالات.

ومن خلال السابق نجد أن الجامعات ملزمة بتلبية متطلبات الاستثمار في الأبحاث العلمية، من خلال العمل على إعادة هيكلة عملياتها الإدارية، وتطوير ثقافتها التنظيمية، وتنمية وعي قياداتها الأكاديمية وجميع منسوبيها بأهمية استثمار الأبحاث العلمية ونتائجها الاقتصادية، والعمل على تعزيز البنى التحتية والتكنلوجية.

تسويق الأبحاث العلمية

إن تعزيز قدرة الجامعات في استثمار إنتاجها البحثي لخدمة الجامعة والمجتمع، وتعزيز علاقتها البحثية بمؤسسات المجتمع المستفيدة من هذه الأبحاث يتطلب اتباع أساليب وآليات حديثة ومتطورة في التسويق الفعال لمشاريع الأبحاث التطبيقية لتلائم احتياجات ومتطلبات مؤسسات المجتمع المستفيدة منها، فيشير تقرير صادر من مؤسسة هنوفر للأبحاث (Hanover Research ,٢٠١٦) إلى أن الجامعات اليوم تعمل في بيئة شديدة التغيير بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا التعليم والبحث العلمي، وتنامي أعداد المؤسسات التعليمية والبحثية؛ وعلية نجد أن بعض الجامعات تستعين بخبراء في مجال التسويق لمساعدتها في تعزيز ونشر أبحاثها ومشاريعها ووضع خطط استراتيجية وتبني أساليب فعالة لتسويق برامجها ونتاجها من الأبحاث العلمية والتطبيقية(الحريري والمخلافي،٢٠١٧).

مفهوم تسويق الأبحاث العلمية:

التسويق لغة من " سوق يسوق تسويقاً، وهو يعني نشاط متعلق بنقل السلع أو الخدمات من المورد إلى المستهلك وتشتمل على تطوير المنتج وتوزيعه والإعلان عنه أو ترويجه، والتسويق عملية إدارية اجتماعية يحصل بموجبها الفرد والمجموعات على ما يحتاجون، ويتحقق ذلك من خلال إنتاج وتبادل المنتجات ذات القيمة مع الآخرين، ويشمل تحديد الاحتياجات والرغبات للسوق المستهدفة والحصول على الرضا المرغوب بفعالية وكفاءة(بدوي،١٩٩٣).

والتسويق اصطلاحاً هو "نشاط اقتصادي يتضمن كافة الجهود التي تتصل بانتقال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي في الوقت والمكان المناسبين"، كما يعرف (Yadin,٢٠٠٢) التسويق بأنه "اتجاه المؤسسة نحو كافة عناصر ومراحل عمليات تسويق المنتجات من المنتج إلى المستهلك، كما يتضمن رضا المستفيد والمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية" .

ويعرف تسويق الأبحاث العلمية في الجامعة بأنه" عملية تسويق المعرفة والتكنولوجيا الجديدة، هذه العملية تحول نتائج الأبحاث إلى منتجات، وخدمات، وسلع جديدة ذات قيمة، مما يتطلب القدرة على تنظيم المشاريع الأكاديمية بأسلوب علمي (Farsi&Talebi,٢٠٠٩).

كما ويعرف تسويق الأبحاث العلمية بأنه " تحويل الأبحاث العلمية إلى منتجات تجارية ضمن سياسات وأولويات واضحة، مع وجود موارد مناسبة، ومنشأة تساعد على تنفيذ البحث، ووضع أسس لتسويقها"(Narayan, ٢٠١١).

ويلاحظ من التعريفات السابقة اشتراكها في أن تسويق الأبحاث العلمية في الجامعات ينطوي على تحويل هذه الأبحاث إلى منتجات، أو اختراعات، أو استشارات، قابلة للتسويق، بحيث يتم تسويقها إلى جهات مستفيدة إما قطاعات حكومية أو خاصة، لتحقيق منفعة ومردود مادي لكلا الطرفين.

أنماط تسويق الأبحاث العلمية:

يقدم البحث العلمي في صورة معلومات، ومعارف تساعد على التطوير، تكون عملية إظهار هذه المعارف في صورة مخترعات، أو منتجات جديدة، أو في صورة استشارات، ويكمن توضيح أنماط تسويق الأبحاث العلمية على النحو التالي:

أ- تسويق المعلومات والمعرفة:

يتم تسويق المعلومات والمعرفة، كما هو الحال في الاستفادة من نتائج الأبحاث التربوية في صنع السياسات التعليمية، ومن ثم الانتقال إلى منح سياسات تعليمية مستندة إلى الأدلة والبراهين العلمية، وتحقيق التفاعل والاتصال بين الباحثين وصانعي السياسة التعليمية، وهناك ثلاث مسارات لتسويق المعلومات، والمعرفة (حسنين،٢٠٢٠).

وهي: -

- المسار المباشر The Direct Pathway: يتضح في تبادل المعلومات، أو المشروعات، أو الأبحاث؛ لتطوير التعاون بين الجامعات، ومراكز الأبحاث، والجهات المستفيدة.
- المسار غير المباشر The Indirect Pathway: يتضح في نشر المعرفة العلمية من خلال آليات منها المنشورات، والمؤتمرات، وهذه المعرفة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى منتجات، أو عمليات تجارية.
- مسار الشبكات The Network Pathway: وهي التي تيسر نقل التكنولوجيا من خلال عدة مسارات من ضمنها مثلاً " خدمة الإنترنت E-Service "، حيث أتاحت شبكة الإنترنت إمكانيات جديدة؛ للتفاعل مع العملاء، وتقديم الخدمات، والمنتجات، والأفكار والمعلومات بشكل أفضل، كما تعد وسيلة إعلامية من خلالها تتاح المعلومات، والمعرفة بسهولة.

ب- تسويق المخترعات:

تعتبر المخترعات من أنماط تسويق الأبحاث العلمية، ويقصد بها " فكرة تجارية لمنتج، أو خدمة تعتمد على العلم والتكنولوجيا الجديدة، بحيث تجتذب استثمارات كافية لتسويقها بنجاح، ومن خلال هذا الاستثمار يصبح الابتكار ناجح، أو أنها القدرة على تحويل الاختراعات على أساس علمي إلى ابتكارات مجدية تجارياً" .

ج- تقديم الاستشارات العلمية

تعد الاستشارات العلمية خدمة تقدم من قبل الأكاديميين إلى منظمات خارجية على أسس تجارية، وقد يشمل ذلك تقديم المشورة، وحل المشكلات، وتوليد أو اختبار الأفكار الجديدة، وعادة يتم توفير الاستشارات بشكل فردي، أو بشكل جماعي (Perkman& Walsh,٢٠٠٨)، وذكر Apramson أن المبرر من لجوء المؤسسات والشركات إلى الاستعانة بالأكاديميين والباحثين كمستشارين، أن الاستشارات تعد شكل من أشكال تسويق مخرجات الأبحاث العلمية، للحصول على الخبرات العلمية من المصدر نفسه – خاصة – وأن الخبرات القيمة غالباً ما تكون ضمنية ومعقدة، ومن ثم اللجوء إلى الباحثين لأخذ خلاصة تجاربهم، وأبحاثهم، ومعرفتهم العلمية، وذلك من أجل الحصول على المعرفة الكامنة لديهم(حسنين،٢٠٢٠).

أهمية تسويق الأبحاث العلمية:

تسويق الأبحاث العلمية أصبح ضرورة ملحة، نظراً لما تحققه من فوائد مشتركة لجميع الأطراف، سواءً كانت من داخل الجامعة أو من مؤسسات المجتمع المختلفة، وبما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع، فيسهم تسويق الأبحاث العلمية في سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك؛ عن طريق أداء الأنشطة اللازمة من أجل وصول الخدمات من المنتجين إلى المستفيدين، مما يحقق النتائج والأهداف المرجوة منها، كما أنه يلبي حاجات المستفيدين وبالتالي ازدهار المنظمات إذا نجحت في تلبية حاجاتهم بممارساتها الصحيحة لأنشطة التسويق المختلفة. (مسلم، ٢٠١٥، ص ٩٧٠)

ويرى الغنبوصي(٢٠١٠) أن تسويق الأبحاث العلمية بين الجامعات والمجتمع يسهم في تبادل الخبرات وإثرائها بين الطرفين، وتعزيز وتقوية دخل الجامعة وسمعتها، ويحقق الميزة التنافسية بين الجامعات، ويوفر موارد مالية لهما في ظل تراجع الإنفاق الحكومي، بالتالي الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية في الجامعة (القحطاني، ٢٠١٤).

متطلبات تسويق الأبحاث العلمية:

كي تحقق عملية تسويق الأبحاث العلمية نتائج إيجابية يتوجب على الجامعة توفير الآتي: (عساف، ٢٠١٤، ١١)

١. أن تحدد الجامعة طبيعة نشاطها البحثي مع ضمان إحاطة منتسبيها بنتائج النشاط ومعدل تمويله.

٢. تحديد الأسواق المستهدفة وحجمها ونوعيتها، سواء كان قطاعاً عاماً، أو خاصاً، أو تصنيعياً، أو خدمياً.

٣. الترويج بإعلام المستفيدين الحاليين والمحتملين حول ما يقدم لهم.

٤. التقويم والتغذية الراجعة، من خلال بحوث التسويق التي يتم إجراؤها باستمرار وتشمل الجمع المنظم للبيانات.

٥. تشكيل مجموعة من المختصين وتكليفهم بعملية التسويق وتطوير قدرات أفرادها.

٦. وضع آلية مشتركة من الجهات المستفيدة لتنفيذ برامج البحث والتطوير لكل حالة حسب خصوصيتها.

٧. إعطاء دور لأعضاء هيئة التدريس للترويج بطريقة مرسومة وموضوعية محفزة.

٨. دراسة الأنشطة التي تمارسها الجهات المرشحة للاستفادة من نتائج بحوث الجامعة.

ويرى كلاً من عبد العال (٢٠٠٧)، والهلالي (٢٠٠٩)، والألفي (٢٠١٤)، وأحمد (٢٠٠٨) بأن هناك مجموعة من المتطلبات اللازم توافرها لنجاح عملية تسويق الخدمات الجامعية في توجهها نحو السوق المستهدف ومن أهمها:

١. تحقيق الاستقلال الجامعي بأبعاده الثلاثة الإداري والمالي والأكاديمي.

٢. تطبيق معاير الجودة على الخدمات الجامعية.

٣. تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة من خلال وجود إدارة أو وحدة مختصة بالتسويق للخدمات الجامعية تعمل على نشر ثقافة التسويق داخل الجامعة.

٤. تطوير أسس ومعايير تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال إعداد برامج التدريب مندوبي تسويق الخدمات الجامعية على أحدث آليات التسويق عالمياً.

٥. تعدد مصادر التمويل للجامعة وتخصيص جزء من الميزانية لتسويق الخدمات الجامعية بها.

٦. تحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة من خلال توافر قنوات اتصال بين الجامعة والجهات المستفيدة من خدماتها.

معوقات تسويق الأبحاث العلمية:

يمكن تصنيف معوقات تسويق الأبحاث العلمية إلى معوقات خاصة بالجامعات، ومعوقات خاصة بالجهات المستفيدة، ومعوقات إدارية وتنظيمية، على النحو التالي (خضر، ٢٠١١، الغنبوصى، ٢٠١٥).:

١- **المعوقات المرتبطة بالجامعات:** وتكمن في تركيز اهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية أكثر منها بمشكلات المجتمع، وكذلك النظر للجامعات على أنها مؤسسة قطاع عام تحت إشراف الحكومة، وليس كمنظمة مجتمعية منتجة، غياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي ذاتها، مما يؤدي إلى الازدواجية، وإهدار الجهد والتكلفة، وضعف الاستفادة من الإمكانات المتاحة.

٢- **المعوقات المرتبطة بالجهات المستفيدة:** ضعف الثقة بين مؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات المجتمعية الأخرى، كذلك مركزية القرارات والأنظمة واللوائح المتعلقة بإقامة شراكة بينهم، وغياب إستراتيجيات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة ضمن الخطط الإستراتيجية للجامعات، اهتمام الجهات المستفيدة بالدراسات والأبحاث قصيرة المدى التي تنجز حالاً ولمشاكل بسيطة بعيداً عن إجراء الأبحاث الطويلة المدى.

٣- **المعوقات الإدارية والإجراءات التنظيمية:** ضعف فكرة تسويق الأبحاث العلمية، والقصور في توضيح دور مؤسسات المجتمع في تقدم المعرفة، غياب الضوابط والأنظمة التي تحدد آليات تسويق الأبحاث العلمية، (السالم، ٢٠١١)، والقصور في التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في مجال الأبحاث العلمية، مما يؤدي إلى ضعف التكامل بين مخرجات الجامعة البحثية وبين مؤسسات المجتمع (القحطاني، ٢٠١٤).

واستناداً إلى ما سبق، يتضح أن أبرز معوقات تسويق الأبحاث العلمية هي المركزية الإدارية وجمود الأنظمة واللوائح المتعلقة بتسويق الأبحاث العلمية، وقصور التنسيق والتعاون بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في مجال الأبحاث العلمية الذي بدوره يؤدي الى وجود فجوة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المختلفة، وعليه يجب على الجامعات تقصي أسباب ومعوقات تسويق الأبحاث العلمية لديها، وتعويض النقص الموجود في المتطلبات والخروج بآليات قابلة للتنفيذ.

المبحث الثالث: الشراكة البحثية:

يرتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بحركة النمو الاقتصادي، وتعتبره الدول المتقدمة بمثابة الركيزة الأساسية من الركائز التي تخدم خططها التنموية، وميداناً خصباً لاستثمار الأموال كضمان لمضاعفة الدخل القومي ورفع معيشة الفرد والمجتمع، بل أصبح ضرورة مؤسسية ومجتمعية، وبات مفتاح التقدم والتطور في كافة مجالات الحياة (الخطيب، ٢٠٠٣م، ص٩٨).

وقد تعددت تعريفات الشراكة وتنوعت باختلاف الباحثين ومجال دراستهم، إذ يعرفها (رستم، ٢٠٠٣،ص ٢١) بأنها" اتفاق تعاوني بين شركاء متكافئين نسبياً يعملون من أجل مصالحهم الخاصة، وفي نفس الوقت لحل مشكلات مشتركة"، كما يعرفها عبد الستار(٢٠١٠،ص ١١٦٠) بأنها" عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر، للاشتراك في مشروع ما أو القيام بنشاط ما، يتم من خلالها التكامل بين كافة الأطراف، ويسعى الشركاء غالباً لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك والارتباط بعقد يتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة" .

كما ويشير مفهوم الشراكة البحثية إلى العلاقات القائمة بين الجامعات والمؤسسات المختلفة بالمجتمع باعتبار تلك الجامعات بيوت خبرة ومجتمع المعرفة، وكمؤسسات معنية بالبحث العلمي على المستوي القومي والمحلي وذلك لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة لكل منهما بحيث تتفق فيما بينها على تدعيم المشروعات والبرامج البحثية (محمد، ٢٠١٨، ٤٨١).

ويرى بوفالطة (٢٠١٥) أن الجامعات مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها الأبحاث العلمية في الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج من خلال إجراء الأبحاث المشتركة التي تخدم هذه القطاعات الإنتاجية وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، حيث تدر على الجامعات موارد مالية اضافية تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي ودعم ميزانية الجامعة.

فمفهوم الشراكة البحثية هي علاقة تعاونية بين الجامعات وقطاعات المجتمع، من خلال إجراء الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع بمختلف قطاعاته، هذا التعاون يتم فيه توجيه جميع إمكانيات وموارد القطاعين في عمل المشاريع التنموية التي تحقق الأهداف.

أهداف الشراكة البحثية:

للشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص دوافع تختلف حسب المتطلبات التي يفرضها واقع الطرفين سواء الجامعات أو القطاع الخاص وقد أشارت جيومون (Guimon,٢٠١٣) إلى أن الشراكة تهدف إلى: –

١. ربط التعليم بسوق العمل وحاجات المجتمع.

٢. تحقيق التغير المتجه نحو التنمية.

٣. مسايرة التقدم العالمي، وإنماء روح التعاون المجتمعي لدعم الاقتصاد الوطني.

٤. توثيق الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص عن طريق المشاركة المسؤولة.

٥. زيادة الفرص المتاحة أمام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للجمع بين التدريب المهني والدراسة الأكاديمية (إبراهيم، ٢٠٠٧).

فوائد الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص:

تحقق الشراكة البحثية العديد من الفوائد لكل من الجامعات والقطاع الخاص، والتي أوضحها كلاً من (خضر ،٢٠١١) و(درادكة ومعايعة، ٢٠١٤)، (رضوان،٢٠١٣):

أ– الفوائد التي تعود على الجامعات:

– توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، ورفع كفاءتها التعليمية من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وتجهيزاته، والإنشاءات وغيرها.

– تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

– توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات، بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية.

– ربط الأبحاث التطبيقية بالجامعات بالمشكلات المختلفة التي تواجه القطاع الخاص.

– زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة، والإفادة منها في تطوير المجتمع.

ب– الفوائد التي تعود على مؤسسات القطاع الخاص:

– تحسين كفاءة القطاع الخاص وتطوير إنتاجيته، وتزويده بما يحتاج إليه من موارد بشرية مؤهلة ومدربة، ومعرفة علمية وتقنية وخبرات متميزة.

– الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية للجامعات في معالجة مشكلات العمل والإنتاج، وزيادة المردود المالي والاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص.

– تطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص وإكسابهم المهارات العملية والمعرفة.

– الإفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة المنتجة بالجامعات.

– ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.

– تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة، والإفادة من خبرات الجامعات.

فالشراكة البحثية بين الجامعات وقطاعات المجتمع لها نتائج إيجابية تعود بالفائدة لكلا الطرفين، فهي تسهم في توفير مصادر تمويلية للجامعات، وتوفير اتصال فعّال مع المجتمع وما يحدث فيه من مستجدات يمكنها من تطوير أدائها ورفع كفاءتها، وأيضاً تسهم في خدمة المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته وتنميته.

متطلبات الشراكة البحثية:

هناك بعض المتطلبات اللازمة لتحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات ومجتمع الأعمال ومن أبرز هذه المتطلبات (القباري، ٢٠١٨، ٣٥)

١- إيجاد سياسات للشراكة البحثية من خلال إيجاد جهة تعني بوضع السياسات والآليات الخاصة بدور كل من الجامعات ومجتمع الأعمال في تعزيز الشراكة ومجالاتها، ويمكن أن يطلق عليها مجلس أو مكتب أو إدارة الشراكة، وتكون بمثابة المرجعية المعتمدة في المجال، بحيث ترجع إليها جميع الجهات المعنية بالبحث العلمي، وتضم ممثلي من كافة المؤسسات في المجتمع ذات الصلة بالبحث العلمي والعودة إليها عند حدوث أي مشكلة.

٢- التحكيم في خلافات الشراكة البحثية نظراً لكون الشراكة بين الجامعات ومجتمع الأعمال تدور في محور العلاقات النفعية المتبادلة بين الطرفين، وقد يشوب العلاقة عدد من الخلافات وتضارب المصالح والآراء مما قد يؤدي إلى إحجام أحد الطرفين، أو كلاهما عند الاستمرار في الشراكة البحثية سواء على مستوي الإنفاق أو الملكية الفكرية لنتائج البحث أو آلية النشر العلمي، مما يحتم على ذلك إيجاد جهة محكمة يرتضيها الطرفين.

وتجد الأحمد (٢٠١٦) أن من أبرز القضايا الملائمة لتفعيل مجالات الشراكة المجتمعية في الجامعات السعودية هي: التنمية المستدامة للأفراد والمؤسسات، وتوفير بيئة أكاديمية داعمة للإبداع والتميز، والحصول على المعرفة العملية والتقنيات المستقبلية، وتحويل الابتكارات والاختراعات إلى منتجات قابلة للتسويق، وتبني ورعاية أفكار ومشاريع ابتكارية تسهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

ويذكر العيلة (٢٠١٧) أن من عوامل نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص مايلي :

١- توفير المناخ القانوني الداعم للشراكة.

٢- توفير وسائل وأدوات الاتصال والتعاون في إطار الشفافية والوضوح.

٣- تعديل اللوائح والقوانين لكل طرف بما يضمن تحقيق رؤية ورسالة كل طرف.

٤- الإيمان بأن تقدم في أداء كل طرف مرتبط بالفهم الراسخ لأهمية التعاون والشراكة.

ومن خلال العرض السابق نجد أن من متطلبات الشراكة البحثية ضرورة وضع أنظمة وسياسات إدارية مختصة بتنظيم عملية الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص، استحداث إدارة مستقلة تتولى جميع الشؤون المتعلقة بالشراكات البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص، مع إيجاد ثقافة تنظيمية داعمة للإبداع والابتكار، تشجيع أعضاء هيئة التدريس لإجراء الأبحاث العلمية المتميزة، وتوجيه الأبحاث العلمية لخدمة الحاجات التنموية للمجتمع.

معوقات الشراكة البحثية:

تواجه عملية الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيلها والاستفادة من إمكاناتها على أكمل وجه، بعضها يرتبط بالجامعات، والبعض الأخر يرتبط بالقطاع الخاص، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي (خضر، ٢٠١١، ص ٢٢)، و(السالم، ٢٠٠٩، ص١٤٢):

أ- معوقات ترتبط بالجامعات:

- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.
- ضعف اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات التي تقدمها.

- اهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية والأكاديمية أكثر من الجوانب التطبيقية ومشكلات المجتمع.
- قلة اهتمام الخطط الإستراتيجية بالجامعات بربط البرامج والتخصصات باحتياجات القطاع الخاص.
- ضعف الإمكانات والموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في الجامعات.
- افتقار الجامعات إلى وجود الحاضنات العلمية ومركز التقنية والمعامل المتطورة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتجات أولية قابلة للتسويق.
- غياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي بالجامعات؛ مما يؤدي إلى الازدواجية، واهدار الجهد والوقت والمال، وضعف الاستفادة من الإمكانات المتاحة.

ب – معوقات ترتبط بالقطاع الخاص:

- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية والخدمات التي تقدمها الجامعات.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات الجامعات.
- اكتفاء بعض مؤسسات القطاع الخاص بما لديها من خبراء وفنيين لحل ما يعترضها مشكلاتها.
- محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير، وإنشاء المعامل، والمختبرات ومراكز التقنية وغيرها.
- عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في البحث والتطوير في مؤسسات القطاع الخاص.
- ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بإنشاء وحدات للبحث والتطوير بها، بحيث تتولى تقدير الاحتياجات من الأبحاث، والتنسيق مع الجامعات لإنجازها.

كما صنف المزين وصبيح (٢٠١٠) معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص إلى ثلاث أقسام وهي: معوقات إدارية وأهمها ضعف الحوافز والمكافآت المادية، وضعف المعارض التسويقية للمنتجات والمخترعات العلمية الجامعية، وأيضاً معوقات بشرية أهمها انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس للطلاب، وأخيرا معوقات ثقافية أهمها الفجوة المعلوماتية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

تجارب استثمار الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية:

١-جامعة الملك سعود:

سعت جامعة الملك سعود إلى تطوير حركة البحث العلمي، وجعلها أكثر تميزًا وابتكاراً، وإبداعاً، وذلك من خلال إنشاء مراكز الأبحاث العلمية التي تهدف إلى إجراء الأبحاث العلمية في مختلف المجالات المتميزة الفردية والجماعية، وتقديم الدعم الإداري والمالي لأعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا والباحثين (جامعة الملك سعود،٢٠٢١)، كما أنشأت جامعة الملك سعود عام ١٤١٧هـ، معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، والذي يهدف إلى تقديم الاستشارات والخدمات الاستشارية لكافة مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، ويعمل على التنسيق والتكامل والاستفادة من إمكانيات الجامعة البشرية والمادية، (معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، ٢٠٢١)، ويهدف إلى توثيق صلة الجامعة مع القطاعات الخارجية وتقديم خدمات الجامعة البحثية والاستشارية والعلمية، بمقابل مادي بما يلبي احتياجات تلك القطاعات ومتطلباتها، كذلك استثمار إمكانات الجامعة وتسويق قدراتها البحثية والعلمية والاستشارية للمجتمع (وزارة التعليم العالي، ٢٠١٢ب، ص. ٢٢٢).

٢-جامعة الملك عبد العزيز:

سعت جامعة الملك عبد العزيز إلى الارتقاء بالبحث العلمي وتطويره، فأبرمت العديد من الشراكات والمشاريع الاستثمارية، وقامت بالأنشطة البحثية والاختراعات، كما أنشأت العديد من مراكز الأبحاث مثل مركز الأبحاث والتنمية، ومركز الأبحاث في مجال الهندسة، والمياه، ومركز الاقتصاد المعرفي ونقل التقنية وغيرها من المجالات، وتهدف هذه المراكز إلى:

- دعم الموهبة والإبداع والابتكار، وخاصة لدى الباحثين بالجامعة.
- دعم عملية تحويل الأفكار لمنتجات ذات قيمة اقتصادية لبناء مجتمع اقتصاد المعرفة يتم تسويقها للسوق المحلي أو الدولي.
- تفعيل التواصل بين قطاع البحث العلمي بالجامعة والقطاع الخاص من خلال توجيه البحث العلمي داخل الجامعة ليخدم احتياجات القطاعين الخاص والعام.
- استثمار ثقافة البحث العلمي بالجامعة وذلك بتحويلها للاتجاه التنموي الذي يخدم احتياج المجتمع.
- زيادة استثمار مخرجات الجامعة من البحث العلمي لتنويع برامج التمويل والشراكات.
- تحويل الأفكار والبحوث إلى منتجات وبرامج وخدمات وذلك عبر عمليات حماية الملكية الفكرية واحتضان للأفكار وعقد شراكات مع القطاع الخاص لدعم الشركات الناشئة المنبثقة من الجامعة (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٢٠).

كما أنشأت الجامعة معهد الأبحاث والدراسات الاستشارية، ليكون نافذة للجامعة في التعامل مع القطاعين الحكومي والخاص فيما يتعلق بتقديم الاستشارات المتخصصة وإجراء الدراسات، والإشراف العلمي وإنشاء الكراسي العلمية، (معهد الأبحاث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز،٢٠٢١).

٣- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

تعتبر جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مؤسسة رائدة في العلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، ولها إسهامات بحثية مع القطاع الصناعي ، وتتميز بمنظومة بحثية واسعة، فتشرف عمادة البحث العلمي على دعم البحث الأكاديمي والأبحاث المدعمة من الجامعة، وتشمل الأبحاث الأساسية والتطبيقية في الأقسام الأكاديمية، إضافة للأبحاث المدعومة خارجياً بواسطة منح مقدمة من المؤسسات الحكومية وبعض الشركات، وتقوم العمادة بتخطيط ودعم وإدارة وتشجيع أنشطة البحث من خلال مجلس البحث العلمي بالإضافة إلى عدد من اللجان تشمل: لجنة البحوث، ولجنة الأبحاث العربية، ولجنة المؤتمرات، وتشمل المهام الوظيفية للعمادة الإشراف على دعم مشاريع الأبحاث، والزيارات العلمية، وحضور المؤتمرات، والتفرغ العلمي، وجوائز التميز في البحث العلمي، كما تشرف العمادة على ورشة مركزية تدعم النشاطات البحثية (جامعة الملك فهد،٢٠٢١).

كما أنشأت الجامعة "وادي الظهران" وذلك لدعم الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية، حيث يتركز جهودها حول تسويق التكنولوجيا المبتكرة، وتعزيز روابط التعاون بين مراكز الأبحاث الموجودة في واحة العلوم، والجامعة والقطاع الخاص، وتسهيل إطلاق الشركات القائمة على التقنية المطورة محلياً.

وتتميز جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بإجراء سلسلة من الشراكات، تتركز معظمها في الجوانب التقنية والصناعية ومن أبرز هذه الشراكات الشراكات الأكاديمية مع جامعات محلية ودولية، مثل مذكرة التفاهم التي وقعتها الجامعة مع جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) لشراكة الأبحاث في مجالات الطاقة، وهندسة البترول، والأبحاث البحرية، والهندسة البيئية في معهد ماساشوستس للتقنية (MIT) في مجالي البحث العلمي والتعليم للاستفادة من الخبرات الكبيرة والتقنيات الحديثة والمتطورة للمعهد الأمريكي.

٤-جامعة أم القرى:

قامت جامعة ام القرى بإنشاء وكالة عمادة البحث العلمي لشؤون المجموعات والمراكز البحثية، وتهتم الوكالة بإدارة المراكز البحثية والمراكز البحثية (عشرة مراكز بحثية) عن طريق المجلس التنسيقي بين المراكز؛ وذلك لمراجعة خططها الاستراتيجية، وتحديد الأولويات البحثية التي تتلخص في ثلاث اتجاهات:

- الأبحاث التي تلبي الاستراتيجية الوطنية واستراتيجية الجامعة.
- الأبحاث التي تخدم أهداف الكليات التي تمثلها المراكز.
- الأبحاث التي تستجيب للاحتياجات الوطنية والاجتماعية الملحة والطارئة.

وتهتم الوكالة بتعزيز بناء الخبرات والقدرات العلمية المتخصصة والمتكاملة لتكون هذه المراكز بؤرة إشعاع علمي ومراجع بحثية في تخصصاتها على المستوى الوطني والعالمي للحصول على التمويل البحثي من الجامعة أو خارجها عن طريق برامج التمويل المتاحة (عمادة البحث العلمي بجامعة ام القرى، ٢٠٢١).

كما وأنشأت جامعة أم القرى "وادي مكة٣" للتقنية هي شركة استثمارية تمتلكها بالكامل جامعة أم القرى، تهدف الشركة للمساهمة الفاعلة في تطوير اقتصاد المعرفة عبر الشراكة بين المؤسسات التعليمية والبحثية ومجتمع الأعمال والاستثمار على أسس تجارية، من خلال توفير فرص استثمارية في البحث العلمي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشاركة في دعم أغراض الوادي والتعاون مع الهيئات والشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطاً مماثلاً أو مكملاً لنشاطها (وادي مكة للتقنية،٢٠٢١).

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هناك اهتمام واضح من قبل الجامعات المحلية بتطوير منظومة البحث العلمي، وتسخير كافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق التنمية المجتمعية، فأبرز ما تميزت به هذه الجامعات ما يلي:

- إنشاء مراكز للأبحاث، والقيام بإجراء العديد من الأبحاث التعاقدية التطبيقية، والاستشارات الفنية.
- الاهتمام بنقل التقنية وتوطينها وتطويرها.
- الاهتمام بالباحثين من أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا، من خلال دعم المواهب والإبداع، وتحفيزهم وتدريبهم.
- بناء وتعزيز الشراكة الاستثمارية بين الجامعات المحلية والدولية في مجال البحاث العلمية.

- إنشاء أودية التقنية التي يتم من خلالها إيجاد الموارد المالية المساندة.
- تسويق المعرفة، والأفكار، والاختراعات وتداولها، واستثمارها اقتصادياً.

التجارب العالمية في استثمار الأبحاث العلمية:

هناك العديد من التجارب العالمية الناجحة في الاهتمام بالبحوث العلمية واستثمارها وتسويقها وتوجيهها لخدمة المجتمع، وهي:

١- التجربة الأمريكية:

تعد خبرة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال تسويق الأبحاث من التجارب المميزة؛ حيث يعتمد التعليم العالي في أمريكا على مبدأ المنافسة بين الجامعات؛ والاستقطاب وإثارة اهتمام الطلبة، والأكاديميين، والباحثين، ولا تعد الرسوم الجامعية ذات تأثير لتوفرها، ومع تطور الجامعات تتطور وسائل المنافسة، وتتطور كفاءة الإدارة الجامعية، وطرق تسويق الأبحاث العلمية (راضي وإبراهيم،٢٠١٠)؛ لذلك فقد ظهر ما يميز الجامعات الأمريكية، وهو الأخذ بمبدأ آليات السوق؛ بحيث توصف بأنها جامعات (سوق)؛ بسبب توافقها الشديد مع متطلبات السوق، وينظر إليها باعتبارها مشروعاً استثمارياً، يقدم خدماته المتنوعة لجميع فئات المستفيدين، سواء أكانوا طلاباً، أم خريجين، أم مؤسسات صناعية، أم قطاع الأعمال والمؤسسات الحكومية؛ إذ يحكم مبدأ آليات السوق الجامعات الأمريكية (الموجي، ٢٠٠٩)، وتحرص الجامعات الأمريكية على استخدام الاستراتيجيات، والإعلان والترويج، وذلك لدفع ونقل الأبحاث العلمية ونتائجها إلى السوق واستثمارها، حيث اتجهت إلى تسويق الخدمات المختلفة والتكنولوجيا للقطاعات المختلفة، وتقوم الجامعات الأمريكية بالاستراتيجيات التالية(الخضيري،٢٠١٣)،و(الموجي،٢٠٠٩م)، و(القصبي، ٢٠٠٣):

- إنشاء مراكز داخل الجامعات لا تستهدف الربح لتسهيل تسويق نتائج البحث العلمي والتكنولوجي إلى الشركات والمصانع والمؤسسات والهيئات والوزارات والإدارات المختلفة.
- إنشاء بيوت خبرة حول الأنشطة البحثية والتكنولوجيا الجديدة والمتاح لها براءات اختراع.
- قيام مراكز مساعدة فنية للمشروعات الصغيرة لتسهيل ضبط جودة الإنتاج وفتح الأسواق ودراسة الجدوى الاقتصادية لضمان استمرار تلك المشروعات.

- حضانة الجامعات للمشروعات والصناعات الجديدة بهدف معاونة المستثمرين في تطوير شركاتهم ورفع معدلات التنمية وتوفير فرص عمل جديدة.
- تسويق البرامج التعليمية، والبحثية، والمشروعات، والمعلومات، والاستشارات، والتدريب على أسس اقتصادية تنافسية، ونقلها للسوق العالمية.
- الحصول على عدد كبير من المنح، والدراسات، والمشروعات الحكومية.
- تشجيع فريق الأساتذة والباحثين على التفاعل مع القطاع الخاص.
- التحسين المستمر للصورة الذهنية للجامعة لدى المجتمع والعالم الخارجي.
- الدخول في المنافسة مع القطاع الخاص في مجالات التدريب، والتعليم، والاستشارات، وتسويق المعلومات.
- تخصيص الجامعات أجزاء من أراضيها للشركات الصناعية؛ لكي تقيم كل شركة راغبة مركز أبحاث خاصاً بها على أرض الجامعة، يعمل فيه أساتذة الجامعة؛ لتقديم البحوث التي تحل المشكلات التي تواجهها هذه الشركات، وتساعد على تطوير نوعية الإنتاج وجودته وتحسينه؛ ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- إشراك رجال الصناعة والأعمال في الهيئة الاستشارية للبحوث ببعض الجامعات الأمريكية.
- اشتراك العملاء في تمويل الجامعات والاستفادة من الإعفاءات.

٢- التجربة البريطانية:

تعد الجامعات البريطانية واحات تعليمية ومتنزهات للعلوم وحدائق للمعرفة، وهي تقوم بعقد الشراكة مع قطاعات المجتمع المختلفة، وإنشاء مراكز أصدقاء المتخرجين، وإجراء البحوث التعاقدية، وإقامة مشروعات مختلفة، والرعاية المباشرة وغير المباشرة، كما تتمثل خدماتها التسويقية في نقل وتسويق التقنيات، وخدمات التمويل، والتسويق لصورة الجامعة من خلال مكتب الشؤون الخارجية والاتصالات، وبرنامج التعاون المشترك بين الجامعة ومعهد ماسوستش في أمريكا للاشتراك في المشروعات البحثية وتبادل المعلومات والتجارب، وخدمات تسويق وتوظيف الطلاب والمتخرجين (معارض التوظيف)، وتقديم برنامج توظيفي تعليمي (العتيبي، ١٤٣٥هـ).

أما وسائل التسويق والشراكة في التجربة البريطانية فتتمثل في (العتيبي، ١٤٣٥هـ):

أ. إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعة لخدمة مؤسسات الإنتاج والخدمات.

ب. تطوير عملية تبادل المعلومات بين الجامعات والمؤسسات الاجتماعية.

ج. إنشاء مراكز لتسويق خدمات التعليم الجامعي.

د. إشراك بعض أساتذة الجامعة في إدارة المؤسسات الإنتاجية.

ر. إنشاء صندوق لتمويل الدراسات والأبحاث.

و. تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعة ومسئولي المؤسسات الإنتاجية.

ز. تسهيل إجراء الأساتذة والطلبة لأبحاثهم وتجاربهم في المؤسسات الإنتاجية.

٣- التجربة الكندية:

يعتبر برنامج كراسي البحث في كندا جزءاً مكملاً لخطة الحكومة الرامية إلى تطوير الأبحاث من أجل التنمية وتعزيز تنافسية الدولة وايجاد اقتصاد قائم على المعرفة، حيث تنشأ حوالي ٤٠٠ كرسي بحث سنوياً يقوم على الشراكة بين الجامعات والمؤسسات البحثية، توفير الدعم المادي، الاستثمار في البحوث التطبيقية (العياشي، ٢٠١٢).

ويهدف البرنامج الكندي للكراسي البحثية الى استقطاب الباحثين المتميزين، والوصول إلى الريادة في جودة البحث العلمي، وتحسين قدرة الجامعات على تطبيق الجوانب المعرفية الجديدة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد من خلال البحث والتطوير الاستراتيجي، تدعيم برامج تأهيل وتدريب مختلف الكفاءات من خلال البحث العلمي، رفع القدرة التنفسية للاقتصاد الكندي (العذل، ٢٠١٢).

وقد اهتمت الجامعات الكندية بما يسمى بمراكز التميز وهي تسعى إلى إقامة شركات مع مؤسسات إنتاجية، وتقوم هذه المراكز بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وتسعى هذه المراكز إلى تحضير البحث العلمي المتقدم وتنمية قدرات الباحثين وتشجيع نقل ونشر التكنولوجيا عمل شركات متعددة التكامل البحوث والتطوير (محمود، ٢٠١٦) كما تهدف مراكز التميز إلى إقامة روابط إستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والاستثمار في الإبداع من خلال الأبحاث المشتركة والوصول إلى نتائج عملية وتبادل المعارف والمهارات مع الجماعات والمراكز الإبداعية والتعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية وتسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث(حرب، ٢٠١٣).

والتجربة الكندية ثرية في اهتمامها بمراكز التميز البحثية والتي ساهمت بشكل كبير في تحقيق عوائد استثمارية والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية قدرات الباحثين على الابتكار ونشر المعرفة وإقامة المشروعات البحثية الاستراتيجية والتي تتم من خلال قيام الحكومة والقطاع الخاص بتمويل مشروعات بحثية لمدة ١٠ سنوات، وتعزيز الاقتصاد والنهوض به، وتطوير منتجاتها وحل مشكلاته، وتشترك جهات التمويل الخاصة مع الجامعات في هذه المشاريع.

٤-التجربة اليابانية:

أقرت اليابان في عام ١٩٨٧م برنامج كراسي البحث، والتي دخلت بموجبه إلى ميدان الأبحاث المتخصصة لتضع بذلك أنشطتها البحثية تحت إشراف الجامعات، أو مراكز البحوث الممولة من طرف المؤسسات الاقتصادية والمتبرعين، وأسندت جزءاً هاماً من هذا البرنامج إلى مراكز بحثية تخدم عدداً من الجامعات وتعمل على تعزيز التعاون البحثي فيما بينها(العياشي، ٢٠١٢)، حيث يوجد نوعين من صيغ التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية في المجالات البحثية وتفعيل كراسي البحث وتتمثل في إقامة بحوث مشتركة بين الجامعة والقطاع الخاص، وإنجاز بحوث مدفوعة الأجر إذ تقوم الجامعة بإجراء البحوث لمصلحة قطاع الإنتاج وبتمويل منه.

وتقوم بعض الجامعات الوطنية والخاصة بتنسيق الجهود بالتعاون والشراكة بين القطاعات الصناعية والأكاديمية عن طريق رعاية واستثمار مشاريع بحثية وتنمية وتطوير الصناعات الجديدة؛ بهدف تحسين البنية التحتية للمنطقة والعمل على تسويق الاختراعات الجديدة، ومن صور وأشكال الاستثمار في البحث العلمي والشراكة بين الجامعات التعاون في البحوث المشتركة مع القطاع الخاص والجامعات في تنفيذ مشروعات بحثية في مجالات متنوعة تقوم الجامعات في إجراء بحوث بناء على طلب مؤسسات القطاع الخاص التي تتولى تمويلها وتحمل تكاليفها لحل مشكلة معينة تخصها أو تطوير بعض منتجاتها، وعمل عقود بحثية وذلك بقيام القطاع الصناعي بتوقيع عقود مع الجامعات لإجراء بحوث لحل مشكلات محددة، ويتحمل القطاع الصناعي تكلفة هذه البحوث واستخدام نتائجها والاستفادة منها(hashizume ٢٠١١)

واهتمت الجامعات اليابانية في تنمية رأس المال البشري والعلوم والتكنولوجيا وركزت على التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ومن صور التعاون بين الجامعات المؤسسات الصناعية (عزازي ١٤٣٧هـ):

- البحث المشترك مع القطاع الخاص وفيها يتم تقديم الدعم المالي للجامعات مقابل عمل أبحاث مشتركة في القطاع الصناعي الخاص.
- الأبحاث التي تأخذ عليها عمولة يتم إعطاء مبالغ مقطوعة لأعضاء هيئة التدريس مقابل تقديم أبحاث علمية مطلوبة لمراكز البحث المشتركة.
- يتم إنشاء مراكز داخل الجامعات الحكومية يقوم بإدارتها أساتذة الجامعة (huang, ٢٠١٧).

كما وتقوم بعض المؤسسات الصناعية اليابانية بتقديم المنح، والهبات؛ لتمويل أنشطة بحثية في مجالات محددة تعرف هذه المنح في اليابان بكراسي البحث، حيث تقوم الحكومة اليابانية بتطبيق نظام الإعفاء الضريبي بشكل كلي أو جزئي على المنح والهبات المقدمة للأبحاث كنوع من الدعم الحكومي للشراكة بين الجامعات والقطاعات الصناعية.

ويوجد في الجامعات اليابانية المئات من مراكز البحوث التعاونية بهدف تعزيز الشراكة والتبادل العلمي والأنشطة البحثية مع المؤسسات الصناعية، وحاضنات لأعمال الشركات الصغيرة ورعايتها، ومساعدتها في تسويق نتائج الأبحاث من خلال شركات تنشأ في داخلها (بخاري، ٢٠٠٩).

ومن خلال عرض السابق يمكن للجامعات السعودية الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة فيما يتعلق بالاستثمار في الأبحاث العلمية؛ من خلال إتباع بعض الإستراتيجيات التي تمكّن من الاستثمار الأمثل لنتائج الأبحاث العلمية، وذلك بإنشاء وحدات ومراكز متخصصة في تسويق نتائج الأبحاث العلمية داخل الجامعات، وإنشاء وحدات للعلاقات والاتصالات يتم من خلالها الاتصال بمؤسسات وقطاعات المجتمع المختلفة، وأن تسعى الجامعات لتحديد الجهات المستفيدة من خدماتها البحثية، وتحديد احتياجاتها، ووضع خطط تسويقية في ضوء تلك الاحتياجات، والتركيز على الإعلان والترويج للخدمات البحثية والاختراعات والأفكار التي تقدمها، والحرص على الاتصال برجال الأعمال والصناعة وإشركهم في دعم وتمويل الأبحاث العلمية .

الدراسات السابقة:

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تم تصنيفها إلى دراسات عربية، ودراسات أجنبية، وتم عرضها وفق ترتيب زمني بدءً من الأقدم إلى الأحدث، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الدراسات العربية:

- **دراسة العسيري(٢٠١٧)** هدفت إلى التعرف على واقع، ومعوقات، وآليات تسويق البحوث العلمية بجامعة الملك خالد من منظور اقتصاد المعرفة، واستخدم المنهج الوصفي (المسحي)، والاستبانة كأداة للدراسة والتي تكونت من (٥٦) فقرة، وكان مجتمع البحث أعضاء هيئة التدريس، وبلغت عينة الدراسة (٢٧٨) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، تَّم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، وأظهرت النتائج أن درجة واقع تسويق البحوث العلمية بالجامعة جاءت بدرجة غير موافق، وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٥١)، وجاءت المعوقات بدرجة موافق وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠)، وبلغت موافقة أفراد العينة على آليات تسويق البحوث العلمية درجة موافق بشدة وبمتوسط حسابي بلغ في الآليات التنظيمية (٤,٦٤)، والبشرية (٤,٥٩)، والتقنية (٤,٦٨). كما أظهرت النتائج وجود فروق على محوري واقع ومعوقات تسويق البحوث العلمية تبعا المتغير النوع لصالح فئة الذكور، وتبعاً لمتغير التخصص على محور واقع تسويق البحوث العلمية لصالح التخصص العلمي، وعلى محور المعوقات لصالح التخصص النظري، ولمتغير الرتبة العلمية على محور واقع تسويق البحوث العلمية لصالح فئة أستاذ، وعلى محور المعوقات لصالح فئة أستاذ مساعد، ولا توجد فروق على محور الأليات تبعا لمتغير النوع والتخصص والرتبة العلمية.
- **دراسة القباري (٢٠١٨)** التي هدفت إلى إبراز واقع الشراكة البحثية بين الجامعات وفق مؤشرات مجتمع المعرفة، والتعرف علي تحدياتها وتحديد متطلباتها، والتعرف على الخبرات والنماذج الدولية في الشراكة البحثية، وضع تصور مقترح للشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الوصفي الوثائقي، وتكون مجتمع الدراسة من فئتين: فئة الأكاديميين وفئة رجال الأعمال، وطبقت الدراسة على ٣ جامعات بحثية (جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز) وعددهم(٢٢٠) ، و٦شركات في القطاع الخاص(شركة سابك، الاتصالات السعودية، مصرف الراجحي، وشركة المراعي، وشركة المعادن، والشركة السعودية للأبحاث والنشر) وعددهم (٢٠)، واستخدمت أداتين وهما الاستبانة لفئة الأكاديميين، والمقابلة لفئة رجال الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى غموض اللوائح والسياسات المدعمة للشراكة البحثية مع القطاع الخاص، وغياب الفكر الاستثماري للبحوث الجامعية، وغياب تشريعات الملكية الفكرية تقلل من الشراكة البحثية للقطاع الخاص مع الجامعات. وتوصي الشركات بإنشاء مراكز البحث والتطوير الخاصة بها داخل الحرم الجامعي.

- **ودراسة حسنين (٢٠٢٠)** التي هدفت إلى تحليل أبعاد تسويق البحوث العلمية، وعناصرها، وتحديد مجالات تأثير القيادات الجامعية في دعم ثقافة تسويق البحوث العلمية للوصول إلى العوامل التي تتحكم في تسويق البحوث الطبية بكليات جامعة الإسكندرية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون ذلك؛ بغية التوصل إلى اقتراحات لدعم ثقافة تسويق البحوث الطبية والاستفادة من نتائجها. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واقتصرت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات الطب والتمريض وطب الأسنان وعددهم(١٣٤٧)، واستخدمت الدراسة الاستبانة في اربع مجالات(مناخ التغيير، التمكين، الابتكار والتجديد، نمط القيادة)، وأظهرت الدراسة الميدانية النتائج التالية: محدودية تأثير القيادات الجامعية على تسويق البحوث الطبية في كليات جامعة الإسكندرية، وأن البحوث التي يتم تسويقها ما هي إلا اجتهادات الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بكليات القطاع الطبي في جامعة الإسكندرية، والافتقار إلى سياسة واضحة محددة المعالم لتسويق البحوث العلمية، قلة الضوابط واللوائح المنظمة لآليات تسويق البحوث العلمية، كثرة الأعباء الملقاة على عاتق القيادات الأمر الذي أدى إلى اعتبار إجراء البحوث وتسويقها مسئولية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، قلة التسهيلات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس، والبيروقراطية الإدارية التي تعوق إجراء البحوث العلمية.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Ansari ,et al, ٢٠١٦)** هدفت إلى تعرف معوقات تسويق نتائج البحوث العلمية وأساليب حلها في المدارس الزراعية الإيرانية، وتكون مجتمع البحث من مدراء مكاتب تجارية لتسويق ونقل التقنية وأكاديميين في مراكز الابحاث الزراعية الموجودة في الجامعات التي يعمل فيها الأكاديميون، وبلغت العينة (١٨) فرداً، وقد استخدمت المقابلة لجمع البيانات، واتبعت المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أنه من أكبر معوقات تسويق البحوث العلمية كانت القصور في صنع السياسات المتعلقة بها، ومعوقات مالية، وعدم الثقة بنتائج البحوث العلمية، وضعف الاتصال بين الباحثين والمستفيدين، والبيروقراطية، والافتقار إلى البيئة التنافسية بين الجامعات. وحول الحلول المقترحة لمعوقات تسويق البحوث العلمية توصلت الدراسة إلى أهمية التخطيط وصنع السياسات وتشريع اللوائح والأنظمة التي تسهل تسويق البحوث العلمية وإعلانها كأحد الأهداف الأكاديمية، وتقييم الاحتياجات للمستفيدين وتحديد الأهداف والأولويات، وتخفيف البيروقراطية.

- **هدفت دراسة (Nejad & et al,٢٠١٨)** إلى التعرف على المعوقات التي تحول دون تسويق نتائج البحوث والابتكارات الأكاديمية في مقاطعة السوستم في شرق أذربيجان، حيث بلغت عينة الدراسة(١٧٧) من أصل (٣٣٠) من أعضاء هيئة التدريس، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Hierarchical Analyzer Sofrware (AHP) ، اشتملت الدراسة على اربع مجالات (المعوقات الفردية ، والهيكلية ، والثقافية ، والعملية)، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ، وأظهرت النتائج أن المعوقات الثقافية جاءت بدرجة مرتفعة، حيث جاء عائق التبادل الدولي للمعرفة في المرتبة الأولى، لذلك تعتبر الثقافة التنظيمية هي عامل رئيسي يؤثر في تسويق الأبحاث ويجب تعزيزها.
- **ودراسة (Sumaimi, Abdul Halim, Hashim,٢٠٢٠)** التي هدفت إلى التعرف على تصور الأكاديميين في جامعة ماليزيا فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر على تسويق البحث الجامعي (سلوك الأكاديمي، والابتكار، وإدارة الملكية الفكرية، والتعاون بين الجامعة والصناعة) وتأثيره على التسويق التجاري، واستخدم المنهج المسحي، حيث بلغت عينة الدراسة (١٣١) من أعضاء هيئة التدريس، تم سحب عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية، وتم استخدام المقابلة في الحصول على البيانات، كما تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وأظهرت النتائج أن هناك عاملين مهمين ومرتبطين بشكل إيجابي بالتسويق: سلوك الأكاديمي والتعاون بين الجامعة والصناعة. وأن عوامل الابتكار وإدارة الملكية الفكرية جاءت بدرجة منخفضة.

منهج الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء عرضاً لإجراءات تطبيق الدراسة ميدانياً، من حيث؛ توضيح منهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها، ووصفاً لخصائص أفراد عينة الدراسة، والأداة المستخدمة لجمع بيانات الدراسة، بالإضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصفاً لهذه الإجراءات:

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم استخدام المنهج الوصفي المسحي (التحليلي)، واختبار الفروق بين عينة الدراسة تبعاً لاختلاف متغيرات الدراسة، وقد تم استخدامه نظراً لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية؛ كونه "أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة، أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها"(ملحم،٢٠١٧م،٣٧٠)،من خلال وصف واقع ومعوقات ومتطلبات تفعيل استثمار الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية، أما متغيرات الدراسة فتتمثل في:

١. المتغيرات الديمغرافية: اشتملت على المتغيرات الأولية (الجنس، الرتبة العلمية، الجامعة).

٢. المتغيرات التابعة: واقع استثمار الأبحاث العلمية، درجة معوقات استثمار الأبحاث العلمية، درجة المتطلبات اللازمة لتفعيل استثمار الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدِّراسة الحالية من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعات المنطقة الغربي؛ جامعة أم القرى (٢٧٥٦)، جامعة الملك عبد العزيز(٣١٥٤)، جامعة الطائف(١٦٢٦)، ومجموعهم الكلي (٧٥٣٦)، بحسب إحصائيات الجامعات المذكورة لعام ١٤٤٢هـ.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في أعضاء هيئة التدريس (أستاذ، أستاذ مشارك، وأستاذ مساعد)، بثلاث جامعات سعودية تم اختيارهم قصدياً من جامعات غرب المملكة العربية السعودية، وهي (جامعة أم القرى، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الطائف)، وذلك للقرب الجغرافي لعينة الدراسة، وتم توزيع الأداة عليهم بطريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع الأداة إلكترونياً لجميع مفردات عينة الدراسة والبالغ عددهم (٥٢٨) فرداً، وكانت عدد الاستجابات العائدة (٣٧٦) استبانة.

نتائج الدراسة:

للتعرف على (واقع، معوقات، متطلبات) تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية، تم حساب التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لإجابات أفراد الدراسة.

ملخص نتائج السؤال الأول: واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

تبين أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون بدرجة متوسطة على واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٦٣ من ٥.٠٠)، وأهم مظاهرها التي جاءت بدرجة متوسطة كانت كما يلي:

- يتوفر مراكز علمية في داخل الجامعة.
- تتعاون الجامعة مع القطاع الخاص في إنشاء الكراسي البحثية.
- تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في المجلات العالمية.
- تعمل الجامعة على تعزيز ثقافة الشراكة البحثية مع القطاع الخاص.
- تعقد الجامعة شراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة في مجالات متنوعة.
- توجه الأبحاث العلمية لخدمة قضايا ومشكلات المجتمع.

ملخص نتائج السؤال الثاني: معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية في ضوء الخبرات العالمية.

تبين أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون على معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٥ من ٥.٠٠)، وأهم هذه المعوقات ما يلي:

- مركزية الأنظمة والقوانين واللوائح المتعلقة باستثمار الأبحاث العلمية
- افتقار الجامعة لوجود إدارة مختصة تتولى مهام استثمار الأبحاث العلمية
- جمود اللوائح التي تنظم التعاقد مع قطاعات المجتمع
- الافتقار لأساليب الترويج الجاذبة للتعاقد مع المتميزين بالبحث العلمي
- ضعف توجيه أعضاء هيئة التدريس حول كيفية إجراء التعاقدات البحثية مع القطاعات المجتمع
- ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات وقطاعات المجتمع المحلية والعالمية

ملخص نتائج السؤال الثالث: متطلبات الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

تبين أن أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس موافقون على متطلبات الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية، بمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٩ من ٥.٠٠)، وأهم هذه المتطلبات ما يلي:

- تنمية وعي القيادات الأكاديمية بأهمية استثمار الأبحاث العلمية ونتائجها الاقتصادية
- استحداث إدارة مستقلة لتسويق الأبحاث العلمية وتعقد الشراكات مع قطاعات المجتمع
- إيجاد نظام اتصال فعال لتبادل المعلومات والخبرات بين الجامعة وقطاعات المجتمع
- منح إدارة تسويق الأبحاث العلمية الاستقلالية المالية والإدارية
- توفير بنية تحتية (معامل، ومختبرات) لإنتاج الأبحاث العلمية القابلة للتسويق
- إعداد خطط استراتيجية لاستثمار الأبحاث العلمية

ملخص نتائج السؤال الرابع: دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، الدرجة العلمية، الجامعة)

أولاً: الفروق باختلاف متغير النوع:

- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس نحو واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية باختلاف متغير (النوع).

ثانياً: الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية:

- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq$٠.٠٠٥) بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لصالح أفراد الدراسة من الأساتذة.

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير الجامعة:

- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq$٠.٠٠٥) بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لواقع استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير الجامعة لصالح أفراد الدراسة من منسوبي جامعة أم القرى.

ملخص نتائج السؤال الخامس: دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمعوقات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، الدرجة العلمية، الجامعة)

- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس نحو معوقات الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية باختلاف متغيرات (النوع، الدرجة العلمية، الجامعة).

ملخص نتائج السؤال السادس: دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير (النوع، الدرجة العلمية، الجامعة)

أولاً: الفروق باختلاف متغير النوع:

- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس نحو متطلبات الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية باختلاف متغير (النوع).

ثانياً: الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية:

- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq$٠.٠٥) بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية لصالح أفراد الدراسة من الأساتذة.

ثالثاً: الفروق باختلاف متغير الجامعة:

- تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq$٠.٠٥) بين متوسطات درجات استجابات أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات استثمار الأبحاث العلمية تبعاً لمتغير الجامعة لصالح أفراد الدراسة من منسوبي جامعة الطائف.

ملخص الإجابة عن السؤال السابع

تم الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية، يوضح الشكل التالي مكونات التصور المقترح.

شكل (١) مكونات التصور المقترح

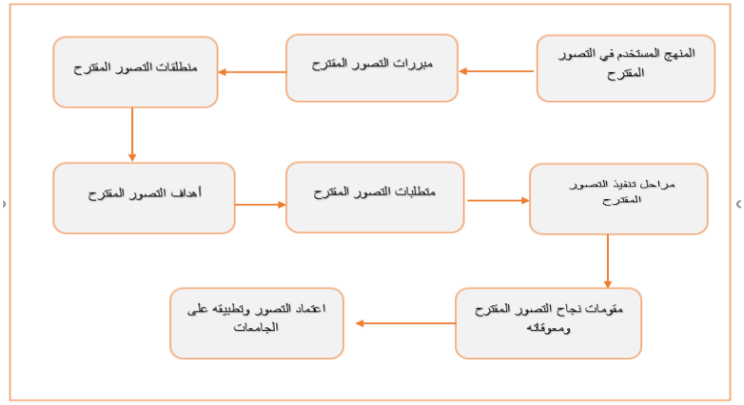

المنهج المستخدم في بناء التصور:

استخدمت الباحثة المنهج البنائي لتصميم هذا التصور، ومن أهم خطواته:

- الاطلاع على الأدبيات ونتائج الدراسة.
- صياغة التصور في صورته الأولية.
- عرضه على المشرف والمناقشة حول ما تضمنته.
- عرضه على المحكمين لتحكيمه.
- صياغة التصور في صورته النهائية، وعرضه على المشرف مرةً أخرى.
- اعتماد التصور وتضمينه في الأطروحة.

مبررات التصور المقترح:

ينطلق التصور المقترح من المبررات التالية:

- إن الاستثمار في البحث العلمي بالجامعات من شأنه أن يسهم في تحقيق أحد أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ من خلال رفع الناتج المحلي والاقتصاد الوطني، والتحول نحو اقتصاد المعرفة.
- حاجة الجامعات السعودية إلى الاستثمار الأمثل للإنتاج العلمي لأعضائها؛ مما يعزز قدرتها التنافسية بين الجامعات، وتحسين تقدمها في التصنيفات العالمية.
- إن تحليل واقع استثمار الأبحاث العلمية بالجامعات يساهم في سد الفجوة بين الواقع الحقيقي والمأمول، مما ينعكس ايجابياً على جهود الجامعات السعودية في تطوير أدائها وتحقيق أهدافها.

- نتائج الدراسة الميدانية والتي أشارت إلى أن واقع تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية جاءت بدرجات متوسطة، مما يتطلب استهدافها والعمل على تفعيلها.
- إن توافر متطلبات تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية جاء بدرجة عالية بحسب نتائج الدراسة الميدانية، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في التخطيط الأمثل لزيادة الاستثمار في الأبحاث العلمية، وتحديد المتطلبات التي يجب الوفاء بها، والمعوقات التي تحد من عملية الاستثمار.
- النظام الجديد للجامعات والتوجه نحو التمويل الذاتي، والسماح للجامعات بالقيام بالاستثمارات المتعددة لتنمية مواردها المالية.
- مبادرة وزارة التعليم الخاصة بتعزيز قطاع الأبحاث العلمية؛ والتي تركز على تطوير المواهب والقدرات البشرية في مجال الأبحاث العلمية وتطوير المنتجات وتسويقها، وإقامة شراكات بين المنظمات العالمية والقطاع الخاص وبين الجامعات.

منطلقات التصور المقترح:

- ثوابت الدين الإسلامي:- حيث تزخر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بشواهد عديدة تدل على أهمية الاستثمار فقال الله تعالى" انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ"(الأنعام: ٩٩)، وقال الله تعالى" وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ ۚ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"(الأنعام :١٤١)، وقوله تعالى" لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ"(يس:٣٥)، كما حذر النبي محمد صلى الله عليه وسلم من ترك الأموال دون استثمارها وذلك ما رواه حذيفة بن اليمان أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال:" مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهَا "، وهذا يدل على أهمية تداول الأموال واستثمارها حتى لا تتعطل وظيفتها الاجتماعية وحتى يكون للاقتصاد قوته وقدرته على التجديد والتقدم والاستمرار.
- وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: مراعاة ما جاء في الوثيقة وما تضمنته من أسس، حيث نص الأساس رقم (١١٢) على القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة، ونص الأساس (١٣٨) بتعاون الجامعات السعودية مع الجامعات العالمية والاهتمام بالبحوث، والاكتشافات، والمخترعات، واتخاذ الوسائل المناسبة وتبادل البحوث النافعة (وزارة التربية والتعليم، وثيقة سياسة التعليم، ١٣٩٠هـ).

- رؤية المملكة ٢٠٣٠: والتي وجهت إلى ضرورة الاستثمار ودوره الفعّال في تنمية المجتمع وقطاع الصناعة، ومن الأهداف العامة التي سعت الرؤية إلى تحقيقها: الاستثمار الفاعل وتعظيم القدرة الاستثمارية من خلال الهدف الاستراتيجي الثالث:" تنمية وتنويع الاقتصاد"، والهدف الفرعي تنمية وجذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الشركاء، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وعقد الشركات مع الجهات التي توفر فرص تدريب الخريجين دولياً ومحلياً، كما أشارت الرؤية إلى التركيز على الابتكار في التقنيات وآليات الأعمال (رؤية٢٠٣٠، ٢٠١٦).
- برنامج التحول الوطني٢٠٢٠: حيث تضمن العديد من الأهداف الاستراتيجية والتي يعتمد في تنفيذها على التطوير المؤسسي للجامعات، منها تطوير البحث العلمي متمثلاً في الهدف السادس:" تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، والهدف السابع:" تنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم" (برنامج التحول الوطني، رؤية٢٠٣٠، ٢٠١٦).
- الخطط التنموية السعودية التاسعة والعاشرة والخطة الاستراتيجية آفاق والتي وجهت للتحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي المعتمد على الموارد البشرية المنتجة للمعرفة، وتعزيز الشراكة مع القطاعات الإنتاجية والتوسع في برامج خدمة المجتمع، من خلال تشجيع البحث العلمي وتوثيق العلاقات التبادلية مع مؤسسات حكومية وأهلية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الشاملة في المملكة.
- التجارب العالمية الرائدة في مجال الاستثمار في الأبحاث العلمية مثل تجربة: أمريكا، بريطانيا، واليابان.
- نتائج الدراسة الميدانية حيث تم الاستفادة منها في تحديد المتطلبات اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في ضوء التجارب العالمية.

أهداف التصور المقترح:

يتمثل الهدف الرئيس من التصور المقترح بتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية في ضوء التجارب العالمية وتحديداً سعى التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم إطار عمل إجرائي لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات بهدف تحسين أداء الجامعات.
- تحويل الجامعات إلى بيوت خبرة عالمية وتسويق أبحاثها وخدماتها، وزيادة قدرتها التنافسية بما يسهم في بناء المجتمع.

- تطوير الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.
- توفير المتطلبات اللازمة للاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية.
- تبني الاستثمار في الأبحاث العلمية كمدخل إداري حديث؛ لتطوير أداء الجامعات السعودية وذلك من خلال تدريب وتأهيل القيادات وأعضاء هيئة التدريس، والتوصل لأساليب استثمار متجددة في ضوء التجارب العالمية.
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال استثمار الابحاث العلمية بالجامعات مثل تجربة الولايات المتحدة أمريكية، وكندا، واليابان.
- تبني رؤية الاستثمار في الأبحاث العلمية في ضوء التجارب العالمية لتكون جزءً لا يتجزأ من منظومة أهداف الجامعة.
- تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلية والعالمية، من خلال تسويق المشاريع البحثية، وربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع وأهداف رؤية الملكة ٢٠٣٠.

متطلبات التصور المقترح:

يتطلب نجاح تفعيل التصور المقترح إعداداً مسبقاً، وتحديد مجموعة من المتطلبات لتنفيذه وضمان استمراره، فمن خلال نتائج الدراسة والاطلاع على أدبيات وتجارب الدول العالمية، تم تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق التصور المقترح من خلال التالي:

- اقتناع القيادات العليا بالجامعات بأهمية استثمار الأبحاث العلمية.
- تبني التصور المقترح من قبل القيادات الجامعية.
- نشر الوعي بأهمية استثمار الأبحاث العلمية لدى منسوبي الجامعات من قيادات وأعضاء هيئة التدريس، واستخدام الوسائل المناسبة.
- تطوير السياسات والأنظمة التي تنظم العلاقة بين الجامعة وقطاعات المجتمع العام والخاص.
- تطوير الهياكل التنظيمية ونظم الاتصالات بالجامعات بحيث تحقق التواصل الفعال بين كافة القطاعات.
- استحداث وحدة خاصة لاستثمار الأبحاث العلمية في داخل الجامعة تضم فريق عمل مختص في ذلك.

- تدريب أعضاء هيئة التدريس على المهارات البحثية والتسويقية وتعزيزها؛ من خلال عقد الدورات التدريبية والندوات وحضور المؤتمرات ذات الجانب الاستثماري للأبحاث العلمية.
- تنمية الوعي المجتمعي بأهمية استثمار الأبحاث العلمية؛ من خلال الإعلان والترويج، وعقد ورش عمل تعريفية للأبحاث التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس، والنتائج التي توصلت لها.
- بناء مراكز بحثية متخصصة في الأبحاث الممولة من الجهات الأخرى خارج الجامعة.
- توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية.
- الاستفادة من التجارب العالمية والمحلية الناجحة في مجال استثمار الأبحاث العلمية بالجامعات.
- الاستثمار بالأبحاث العلمية بتفعيل عمليات إدارة المعرفة البحثية محلياً وعالمياً.
- توفر حوكمة واضحة للاستثمار بالأبحاث العلمية.

مراحل تفعيل التصور المقترح:

في ضوء المراحل السابقة التي مر بها بناء التصور المقترح، يتناول هذا الجزء الإجراءات والآليات المقترحة اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في ضوء التجارب العالمية، وتشمل: التهيئة للتفعيل من خلال التخطيط للتفعيل مما يتطلب إجراءات قبلية للتشخيص، وقياس الفجوة وحجمها، وتحديد الآليات المقترحة اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية، ثم آليات ومقترحات التنفيذ لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية، وأخيراً التقويم والتغذية الراجعة، وفيما يلي تفصيل للمراحل على النحو التالي، والشكل التالي يوضح تلك المراحل :

المرحلة الأولى: التخطيط والتهيئة للتفعيل (مرحلة ما قبل التفعيل):

تتضمن هذه المرحلة الإجراءات القبلية للتفعيل وتشمل (التشخيص وقياس الفجوة) أي: معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف؛ من خلال التركيز على نتائج واقع استثمار الأبحاث العلمية، وما المتطلبات اللازم توفرها لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في ضوء التجارب العالمية، فمن خلال نتائج قياس الفجوة لواقع تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية، يمكن وضع عدد من المقترحات للإجراءات القبلية التي ينبغي توفرها لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية كما يلي:

- أن تتبنى القيادات العليا بالجامعات ثقافة الاستثمار في الأبحاث العلمية، ونشرها بين جميع منسوبي الجامعة من خلال عقد الدورات التدريبية، وورش العمل، لتوضيح أساسيات الاستثمار في الأبحاث العلمية ومفاهيم تطبيقها.

- تخصيص ميزانية مستقلة للاستثمار في البحث العلمي وإقامة المشاريع البحثية.
- انشاء وحدة مستقلة لتسويق الأبحاث والمشاريع البحثية وفق سياسة واضحة لاستثمار الأبحاث.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تسويق أبحاثهم، ونشرها في المجلات العلمية العالمية.
- استحداث نظام للحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس نظير تسويق أبحاثهم ومشاريعهم البحثية، وتحفيز الباحثين لنشر أبحاثهم في المجلات العلمية العالمية.
- تعزيز العمل المشترك مع الهيئات المحلية والعالمية في تنفيذ المشروعات البحثية.
- الاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال تسويق الأبحاث العلمية، وعقد الشراكات مع قطاعات المجتمع.

المرحلة الثانية: مرحلة التنفيذ:

تهدف هذه المرحلة إلى تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية وفق آليات واضحة وإجراءات تدعم عملية التفعيل، وفقاً للآتي:

- وضع خطة استراتيجية للاستثمار في الأبحاث العلمية وتضمين هذه الخطة ضمن الخطة الاستراتيجية للجامعة، حيث يتم فيها تشكيل فريق العمل وتحديد الأهداف التفصيلية ووضعها موضع التنفيذ، وتحديد كافة الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية.

- إنشاء وحدة خاصة بالاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعة تابعة لعمادة البحث العلمي، واستحداث وحدات تابعة لها في كل كلية، تتكون من:(وحدة التسويق، وحدة الشراكة، وحدة التدريب، وحدة الإعلان والترويج، وحدة الاتصال)، ومنحها كافة السلطات والصلاحيات التي تمكنها من تنظيم العمل.

- بناء ثقافة مجتمعية داعمة للاستثمار في الأبحاث العلمية؛ وذلك من خلال نشر ثقافة الاستثمار، وعقد اللقاءات والزيارات المتبادلة بين الجامعة وقطاعات المجتمع، للتعريف بدور الاستثمار في الأبحاث العلمية في تطوير أداء الجامعات، وتطوير منظومة البحث العلمي وتعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية.

- زيادة المخصصات المالية لاستثمار الأبحاث العلمية ودعم المراكز البحثية وأودية التقنية مادياً.

- تطوير الاداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة لتسويق أبحاثهم لتعود عليهم وعلى الجامعة بالفائدة؛ من خلال عقد الدورات التدريبية، وتشجيعهم على حضور الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية والمشاركة فيها.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء المشاريع البحثية المتنوعة من براءات اختراع وأفكار استثمارية واستشارات، وتشكيل فرق المشاريع البحثية مع مناظرين من الجامعات الأخرى، والعمل على تسهيل الإجراءات التنظيمية المساعدة في ذلك. تقوم على أساس
- وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس نظير تسويقهم لأبحاثهم العلمية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على ربط المشاريع والأفكار البحثية بمتطلبات التنمية وسوق العمل، وتحويل هذه الأفكار إلى منتجات ذات عائد مادي.
- عقد اتفاقيات تعاون مع قطاعات المجتمع المحلية والعالمية، وإقامة شراكات بحثية مع جامعات محلية ودولية، وذلك من خلال تنظيم زيارات تبادلية بين الجامعة والقطاعات الأخرى، والتعريف بالإنجازات البحثية والمشاريع التي تقوم فيها.
- التركيز على الإعلان والترويج، ونشر الخدمات العلمية والبحثية والاستشارية، من خلال إبرام العقود الدعائية والتسويقية مع القطاعات المختلفة التي تساعد على جذب رجال الأعمال والصناعة.
- تطوير البنية التحتية والتقنية في الجامعة وتوفير شبكة اتصالات داخلية تربط إدارة الاستثمار في الأبحاث العلمية داخل الجامعة مع الجامعات المحلية والعالمية وقطاعات المجتمع، وتوفير معامل ومختبرات لتسهيل تنفيذ الأنشطة والمشاريع البحثية.
- إجراء الأبحاث المشتركة بين الجامعة والجامعات العالمية من خلال عقد شراكات بين مراكز الأبحاث العلمية بالجامعة والمؤسسات البحثية والشركات الصناعية والمراكز البحثية العالمية.
- إشراك رجال الأعمال والصناعة في تطوير برامج الجامعة لتوثيق التعاون الذي يؤدي بدوره إلى تطوير الاستثمار في الأبحاث العلمية.
- استقطاب خبراء في استثمار الأبحاث العلمية من داخل وخارج المملكة، للاستعانة بخبراتهم في مجال الاستثمار وتسويق الأبحاث العلمية.
- عمل أدلة إرشادية لتسهيل التطبيق، وتوضيح الغموض لأعضاء هيئة التدريس وتوضيح طرق الاستثمار وتسويق الأبحاث، وكيفية عقد الشراكات المحلية والدولية.

- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأبحاث التي أجراها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بحيث تُعرض نتائج الأبحاث التي تم التوصل إليها، وتكون متاحة لجميع قطاعات المجتمع، كما تتضمن قاعدة البيانات توصيفاً واضحاً للأبحاث والأفكار العلمية للباحثين واهتماماتهم البحثية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد التطوير (التقويم وتقديم التغذية الراجعة):

تهدف هذه المرحلة إلى النظر في الإجراءات القبلية والتنفيذية لتفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية، في ضوء التجارب العالمية، ويمكن العمل على التأكد من تحقق جميع الأهداف التي يسعى التصور إلى تحقيقها وفق السياسات المرسومة له، مع مراعاة مدى الانحراف عن تحقيق الأهداف وفق المؤشرات المحددة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية وتقديم التغذية الراجعة المناسبة.

وتتم مرحلة المتابعة والتقويم من خلال:

- تشكل إدارة الجامعة فريقاً لتقييم التطبيق التجريبي للتصور المقترح.

- استخدام وسائل تقييم ومتابعة قبلية وبعدية لضمان سير عملية التطبيق كما خطط لها، وتقترح الباحثة المتابعة القبلية: وتتم قبل البدء في وضع التصور المقترح موضع التنفيذ، وتهدف إلى معرفة مدى الاستعداد، وسلامة الإجراءات، من خلال الوقوف على الوضع الحالي للجامعة، واستقراء لمجمل التغيرات المحيطة، والمتابعة التزامنية: وهي المرحلة التالية، وتبدأ متزامنة مع تنفيذ التصور المقترح، وتستمر معها وحتى الانتهاء منها، وتهدف إلى متابعة التنفيذ وفق الخطة الموضوعة، وتحديد الخلل – إنْ وجد– والتعامل معها في حينه، ومتابعة اللاحقة: وهي (المتابعة الختامية (تغذية راجعة)، تبدأ بعد الانتهاء من تنفيذ العمليات، وتهدف إلى تقييم كلي للوضع، ووضع الإجراءات التصحيحية، وتعديل الأخطاء.

- إعداد تقارير متابعة وتقويم عن نتائج تنفيذ الخطة، توضح ما تم تنفيذه وما لم يتم وفق البرنامج الزمني المحدد وارسالها للجهات المختصة للإفادة منها عند وضع الخطة الجديدة.

- تنفيذ الآليات والمقترحات، كل حسب اختصاصه (الأقسام الكليات الإدارة العليا).

- إصدار تقرير فصلي عن أبرز الآليات التي تم تنفيذها، والصعوبات التي تحد من تنفيذها، وقياس تحقق أهداف التصور المقترح.

- مناقشة النتائج الصادرة مع المسؤولين عن تنفيذ التصور بالجامعة لتضمين جهود التطوير ضمن رؤية ورسالة الجامعة.

ثانياً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، كالتالي:

- تبني منظومة الأنظمة والقوانين واللوائح المتعلقة باستثمار الأبحاث العلمية بشكل واضح ومحدد يسهل من خلاله معرفة القواعد المنظمة لعملية استثمار الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية.
- ضرورة العمل على إنشاء إدارة مختصة في كل جامعة تتولى مهام استثمار الأبحاث العلمية، وكيفية تفعيلها على أرض الواقع والاستفادة منها.
- ضرورة تسهيل اللوائح التي تنظم التعاقد مع قطاعات المجتمع وعدم تعقيدها بما يسهل على مراكز الأبحاث العلمية التواصل مع مؤسسات المجتمع.
- تبني أساليب الترويج الجاذبة للتعاقد مع المتميزين بالبحث العلمي والتي تساعد في زيادة مستوى دافعيتهم نحو التعاقد مع الباحثين المتميزين والاستفادة من أبحاثهم العلمية في خدمة المجتمع المحلي.
- تبني منظومة التدريب التي تساعد في زيادة خبرات أعضاء هيئة التدريس حول كيفية إجراء التعاقدات البحثية مع قطاعات لمجتمع.
- ضرورة توفير قنوات الاتصال اللازمة بين الجامعات وقطاعات المجتمع المحلية والعالمية بهدف سهولة التواصل.
- العمل على توفير المعامل المختصة واللازمة لإجراء الأبحاث العلمية داخل الجامعة بما يساهم في زيادة هذه الأبحاث وتنوعها.
- ضرورة تبني منظومة المعلومات المتطورة التي تسهم في معرفة احتياجات قطاعات المجتمع وسوق العمل وبالتالي القدرة على ربطها بالخطط البحثية.
- العمل على تبني نظام الحوافز والمكافآت المقدمة للباحثين المتميزين بما يؤدي إلى زيادة مستوى التنافس والدافعية بين الباحثين.
- العمل على تخفيف الأعباء الإدارية التي يقوم بها الأعضاء في الجامعة بما يساهم في تفرغهم لإجراء البحوث العلمية.

- تبني منظومة التوعية بأهمية استثمار الأبحاث العلمية ونتائجها الاقتصادية والاستفادة منها في خدمة قطاعات المجتمع.
- ضرورة العمل على إيجاد نظام اتصال فعال لتبادل المعلومات والخبرات بين الجامعة وقطاعات المجتمع والاستفادة من الآراء والأفكار المطروحة في مجال استثمار الأبحاث العلمية.

ثالثاً: مقترحات الدراسة:

يعد موضوع استثمار الأبحاث العلمية في ضوء التجارب العالمية من الموضوعات الحديثةّ التي تنشدها الجامعات لإحراز مراكز متقدمة بالتصنيفات العالمية، وتحقيق التنافسية، وحيث سعت الدراسة الحالية إلى التعمق بدراستها وصولاً إلى التصور المقترح، وأن يكون مضمون البحث امتداداً لجهود بحثية سابقة، فإن الدراسة الحالية تقدم الموضوعات التالية كمقترحات لدراسات مستقبلية:

- الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي بين الجامعات.
- تمويل الجامعات السعودية من خلال الاستثمار في الأبحاث العلمية من وجهة نظر القيادات الجامعية.
- الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية ودوره في تحقيق التنمية المجتمعية.
- تطوير التصور المقترح الذي قدمته الباحثة.
- تطوير استثمار الأبحاث العلمية في ضوء معايير التصنيفات العالمية.

المراجع:

المراجع العربية:

إبراهيم، محمد .(٢٠٠٩). *التعليم الجامعي قضاياه واتجاهاته*. جامعة المنوفية، القاهرة.

أبو عرابي، سلطان .(٢٠١٠،يناير). *البحث العلمي في الوطن العربي : واقع وتطلعات*. المؤتمر العربي الثالث – الجامعات العربية: التحديات والآفاق المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، ٣-٣٨.

البار، حسن عبد القادر. (٢٠١٠). *ثقافة تطوير التعليم الفكرية كدعامة من دعامات التنمية المستديمة*. سلسلة منظومة الثقافة الفكرية.

بدوى، أحمد ذكي.(١٩٩٣). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*(ط٢) . مكتبة لبنان.

بوفالطة، محمد وموساوي، عبد النور. (٢٠١٥). اتجاهات التحول للجامعة المنتجة "الاستثمارية" كمصدر للتمويل الذاتي: دراسة حالة جامعة منتوري قسنطينة. *مجلة العلوم الإنسانية*، (٤٣)،٣٧٧-٣٩٢.

حرب، محمد خميس. (٢٠١٣). تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي. *مجلة جامعة الإسكندرية الدراسات التربوية والنفسية*، ٢٨(٧٩)، ١-٨٩.

حسنين، منال سيد يوسف. (٢٠٢٠). تأثير القيادات الجامعية في دعم ثقافة تسويق البحوث العلمية بجامعة الإسكندرية: دراسة ميدانية على القطاع الطبي. *مجلة دراسات تربوية ونفسية جامعة الزقازيق*، (١٠٧)،١١٣-٢٤١.

الحمادي، فايزة وسالم، سماح. (١٤٣٨هـ، ربيع الثاني١٣-١٤). *تنمية الموارد الذاتية للجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الملك فيصل*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠ ،جامعة القصيم، بريدة.

الخطيب، أحمد. (٢٠٠٣). *البحث العلمي والتعليم العالي*. دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع.

الخليفة، عبد العزيز علي. (٢٠١٤). صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة – جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية نموذجاً. *مجلة رسالة التربية وعلم النفس*، (٤٦)، ٩٧-١٢٣.

درادكة، أمجد محمود، ومعايعة، عادل سالم. (٢٠١٤). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي جامعة صنعاء*، ٧(١٥)،٩٧-١٣٢.

راضي، محمد، وإبراهيم، علي.(٢٠١٠). واقع تسويق جودة الخدمات التعليمية: دراسة تطبيقية في كلية المأمون بغداد. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (٨٥)، ٦٣-١١١.

رحمة، أنطوان. (١٤٢٣هـ). *الاستثمار التربوي في دول الخليج: الواقع وسبل التطوير ورقة عمل مكتب التربية العربي لدول الخليج*. ورقة مقدمة إلى اللقاء الخامس لممثلي الجامعات وقطاعات التعليم العام ورؤساء الغرف التجارية في دول الخليج العربي، الغرفة التجارية والصناعية، الاحساء.

الزلزلة، يوسف. (٢٠١١). *مفهوم الاستثمار في التعليم العالي*. المؤتمر العربي الثاني – الاستثمار في التعليم العالي، جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي، بيروت.

السالم، محمد السالم. (٢٠١١). البحث العلمي في مجال دراسة المعلومات: دراسة للتحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، ١٧(٢)، ١-٣٤.

سلطان، سامي وفؤاد، دينا. (٢٠١٨، يناير). *نشرة دورية صادرة عن الهيئة العامة لمدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية*. (٢)، جمهورية مصر العربية.

شموط، مروان وكنجو، عبود. (٢٠٠٨). *أسس الاستثمار*. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة.

صائغ، عبد الرحمن أحمد. (٢٠١٥). تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية فِ ضوء تحديات العولمة ومتطلبات اقتصاد المعرفة أنموذج مقترح. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول: تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية رؤية استشرافية، جامعة الجوف.

الصلاحي، سعود بن موسى بن أحمد السويرق .(٢٠١٧). *أدوار عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية تجاه التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠* . المؤتمر الثامن- مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة (المسؤليات، التحديات، الآليات)، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، ١، ٣٢٠ – ٢٩٩ .

العامري، عبد الله محمد. (١٤٣٨هـ، ربيع الثاني١٣-١٤). *بناء الشراكات الاكاديمية لبرامج الدراسات العليا التربوية في الجامعات السعودية في ضوء نماذج تدويل التعليم العالي (تصور مقترح)*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، جامعة القصيم.

عبد الجبار، الجوهرة. (٢٠١٧). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتعزيز الاقتصاد المعرفي: مؤشرات الاهتمام به في الجامعات السعودية. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*، ٢٣(١)،٥٨-٨٨

عزازي، فاتن محمد. (١٤٣٧هـ). *اقتصاديات التعليم*. دار الزهراء.

العسيري، زهرة محمد. (٢٠١٧). *تسويق البحوث العلمية في الجامعات السعودية من منظور اقتصاد المعرفة- دراسة تطبيقية بجامعة الملك خالد*[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك خالد.

علوان، قاسم. (٢٠١٠). *إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق*. دار الثقافة.

عمر، فدوى فاروق .(٢٠١٨). تنظيم العلاقة بين منتوج البحوث الجامعية والمردود النفعي: آلية تنفيذية مقترحة. *المجلة التربوية جامعة سوهاج* ،٥٤، ٢١٧ – ١٧١.

الغنبوصي، سالم سليم.(٢٠١٥). *تصور مقترح لتفعيل الشراكة ببين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع بدول الخليج العربي في ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول: تطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية رؤية استشرافية، جامعة الجوف.

القحطاني، ريم. (٢٠١٤). *تسويق بحوث الجامعات السعودية*: مدخل استراتيجي لتفعيل الشراكة المجتمعية[رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

القحطاني، منصور بن عوض صالح. (٢٠٠٥). *تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير*. مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٥ – ٢٠٣.

القصبي، راشد.(٢٠٠٣). استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة. *مجلة مستقبل التربية*، ٩(٢٨)، ٩-٤٤.

قطب، سعود عبد العزيز والخولي، علوي عيسى. (٢٠١١). *البحث العلمي بالجامعات السعودية الواقع والمعوقات والحلول*. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، الأردن.

قويع، خيرة وسليمان، عائشة وابن حجوبة، حميد. (٢٠١٥). ما السبيل للحد من هجرة العقول العربية: دراسة حالة الجزائر. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (١٥) ،١٥٨- ١٣٨.

الكندري، لطيف حسن وملك، بدر محمد. (١٤٢٩هـ). *تعليقة أصول التربية*. مكتبة الفلاح.

مجلة التايمز.(٢٠٢١). تصنيف الجامعات:

https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/٢٠٢١/world-ranking#!/page/٠/length/٢٥/name/king%٢٠/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats

مجلة وبتركس. (٢٠٢١).تصنيف الجامعات

https//www.webometrics.info/en/Asia/Saudi%٢٠Arabia%٢٠

محمد، محمد النصر. (٢٠١٧). سبل الاستثمار التربوي لجماعة الرفاق لمواجهة العنف المدرسي. *مجلة الثقافة والتنمية مصر*، ١٨(١١٩)، ٣٢٨- ٣٦٦.

المزين، سلمان، وصبيح، لينا. (٢٠١٥). معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية*، ٢٩ (٩)، ١٧٦٤ – ١٧٨٤.

مسلم، عبدالله حسن. (٢٠١٥). *الإدارة التسويقية الحديثة*. دار المعتز.

ملحم، سامي محمد. (٢٠١٧). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*. (٩). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

المنقاش، سارة وابن عتيق، عزيزة. (٢٠١٧). نموذج مقترح لاستثمار في برامج الأكاديمية بالجامعات السعودية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. *مجلة كلية التربية*، ١٧٤، ٣٧٣- ٤١٧.

الموجي، مروة محمد.(٢٠٠٩). *تسويق الخدمات الجامعية مدخل لتحسين التعليم الجامعي: دراسة حالة كلية التربية جامعة عين شمس*[رسالة ماجستير غير منشورة] ، جامعة عين شمس.

موسى، عبد الناصر وعبد الصمد، سميرة. (٢٠١٣، ابريل٢٢-٢٥). *رأس المال البشري وأهم مداخل قياسه في ظل اقتصاد المعرفة*. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن.

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). جامعة الملك سعود، وكالة البحث العلمي، الأهداف والإنجازات. https://chairs.ksu.edu.sa/ar/node/٨٥

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). جامعة الملك عبد الله عمادة البحث العلمي، https://dsr.kau.edu.sa/Default-٣٠٥-AR

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). جامعة الملك فهد للبترول والمعادن عمادة البحث العلمي، https://dsr.kfupm.edu.sa/about/introduction

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). جامعة ام القرى عمادة البحث العلمي، https://uqu.edu.sa/dsr/App

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). جامعة ام القرى معهد البحوث والدراسات الاستشارية، https://uqu.edu.sa/icrs/App/About

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ).معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز، https://raci.kau.edu.sa/Pages-ar-about-us.aspx

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). معهد الملك عبد الله للبحوث والدراسات الاستشارية، https://kai.ksu.edu.sa/ar

وزارة التعليم العالي. (١٤٤٢هـ). وادي مكة، وزارة التعليم العالي، https://wadimakkah.sa/about-us/

وزارة التعليم العالي. (٢٠١٢). *السجل الوطني للتعليم العالي*. المجلد الثالث، الرياض: مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي.

المراجع الأجنبية

Ansari, M., Armaghan, N. & Ghasemi, J.(٢٠١٦). Barriers and solutions to commercialization of research findings in schools of agriculture in Iran : a qualitative approach. *International Journal of Technology*, ١,٥-١٤.

Farsi , Jahangir Yadollahi, and Kambeiz Talebi .(٢٠٠٩). Application of Knowledge Management for Research Commercialization, *World Academy of Science, Engineering and Technology,* Tehran, from www.willamette.edu/willamette_IMP_٢٠١٥_٢٠١٨.pdf.

Guimon ,Jose. (٢٠١٣). *Promoting University-Industry Collaboration in Developing Countries.* The innovation policy platform. World Bank

Hanover Research. (٢٠١٦). Trends in Higher Education Marketing, Enrollment.

Hashizume ,Atsushi (٢٠١١) . *Industry & University Collaboration in Japan* . Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology (MEXT: access http://www.britishcouncil.jp/sit-es/britishcouncil.jp/files/edu-atsushihashizume-session١-en.pdf

Huang, Futao. (٢٠١٧*). Who are they and why did they move to Japan? An analysis of international faculty at universities*. The Centre for Global Higher Education, *UCL Institute Education*,١١-١٧, Retrieved from: https://www.researchcghe.org/perch/resources/publications/wp٢٧.

Levišauskait, K. (٢٠١٠). *Investment Analysis and Portfolio Management*. "Leonardo da Vinci Programme Project", Vytautas Magnus University, Kaunas, Lithuania.

Marsikova, Katerina. (٢٠٠٥). *Human Capital Investment in Higher Education: Empirical Evidence of Expected Earning in The Czech Republic*. Technical University of Liberec, Faculty of Economics, Czech,

Narayan , A. K. (٢٠١١). In search of an effective governance model of academic research commercialization , *Special Education*, ١٠(١), ١-١٦.

Nejad, F& Hayak, K& Asetmal, E. (٢٠١٨). Identifying Commercializing Researches and Innovations in East Azerbaijan University with AHP Techniques and Providing Appropriate Strategies and Prioritizing. *European Journal of Sustainable Development* ,٧(٢),١٢١-١٤٠.

Suhaimi, N & Abdul Halim, M&, Hashim, H. (٢٠٢٠). Commercialization of academic research. *Journal of Applied Research in Higher Education*,(٢٠٥٠-٧٠٠٣).

Ulrichse Tomas Coates.(٢٠١٤). *Building Long Term Strategic University Industry Partnerships lessons and effective practices from uk and us experiences*. Workshop organised by:Science Technology.

vadi, Maaja;, Toomas Haldma.(٢٠١٠).Knowledge Transfer: Through University-Industry Relations. Some Aspects Of Organizational Culture. *Estonian Discussions on Economic Policy*, Vol. ١٨, pp.٤٩٠ – ٦٣٥, access: http://dx.doi.org/١٠:١٥١٥٧/tpep.y١٨i٠

Yadin , Daniel.(٢٠٠٢*). The International Dictionary of Marketing*, London : Kogan Page Limited.